نشر مجلة جامعة الطائف للآداب والتربية

العلاقة بين المعنى والإعراب
في الدرس النحوي

د. محمد سعيد صالح ربيع الغامدي
قسم اللغة العربية
كلية الآداب والعلوم الإنسانية
جامعة الملك عبد العزيز

العلاقة بين المعنى والإعراب في الدرس النحوي

(ملخص)

تعنى هذه الدراسة ببحث العلاقة بين المعنى والإعراب في العربية، ومحاولة إيضاح ما يلفه الغموض والالتباس من القضايا المتصلة بهذه العلاقة في الدرس النحوي قديمًا وحديثًا. فانطلقت الدراسة ابتداءً من عرض ما ذكره العلماء في العلاقة بين الإعراب والمعنى في الدرسين التراثي والمعاصر، وحاولَتْ بعد ذلك الوقوف على نقاط اتصال الإعراب بالمعنى وانفصاله عنه. ثم انتهت إلى نفي أن تكون العلاقة بين الإعراب والمعنى قائمة في جوهرها على مجرد دلالة العلامة الإعرابية على المعنى المراد في التركيب فحسب، كما هو الفهم الشائع لهذه العلاقة، وأقامت بدلا منها علاقة جديدة بين المعنى والإعراب بمعناه الواسع الذي يشمل إلى جانب العلامة الحالة الإعرابية ومواقع الألفاظ. ومن ثم بينت الدراسة في ضوء ما اتضح من علاقة الإعراب بالمعنى الوجهة التي اتخذها المعربون في توجيه معاني الألفاظ والتراكيب ومواقعها الإعرابية.

1 ـــ مقدمة:

يشيع في مجمل الدراسات النحوية المعاصرة ما يشعر بالاطمئنان التام إلى وضوح العلاقة بين الإعراب والمعنى، وإلى صدق مقولة: "الإعراب فرع المعنى" بمعناها الظاهر في كل حال، وكذلك ما يوحي بالقناعة بأن ظاهرة تغير أواخر الكلمات التي تسمى بـــ "الإعراب" يفتقر إليها المعنى وينبهم بعدمها بالضرورة. كما يشيع مع ذلك أيضًا ما يشعر بأن تصورات الدارسين للعلاقة بين الإعراب والمعنى لا تكاد تتجاوز دلالة الحركات الإعرابية على معانٍ تختلف باختلاف الحركات لا غير. وأرى أن العلاقة بين الإعراب والمعنى وفق هذا التصور الشائع لا تخلو من التباس، وتحتاج في كثير من جوانبها إلى البحث والدراسة. ولذلك تحاول هذه الورقة من جهةٍ بسط هذه المسألة بحيث لا تُحَمَّل ظاهرة الإعراب في شأن بيان المعنى أكثر مما تحتمله، ولا يُهَوَّن في الوقت نفسه من دورها في بيانه. كما تحاول من جهة أخرى بيان حدود العلاقة بين الإعراب والمعنى كما ينبغي أن تكون لها، وهي الحدود التي ربما أدى التباسها إلى خفاء المسألة برمتها.

ولقد تصدى لبحث دلالة الإعراب على المعنى عددٌ لا بأس به من البحوث والدراسات. غير أني لم أجد منها دراسةً واحدةً سارت في بحث هذه العلاقة على الوجه الذي اختطَّته هذه الورقة، أو توصلت إلى نتائج شافية تغني عن إعادة البحث في المسألة واستقصائها. إذ جاء في هذا الموضوع مما يعد من "الدراسات السابقة" فيه كتاب (دلالة الإعراب لدى النحاة القدماء) لبتول قاسم ناصر، وكتاب (العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث) لمحمد حماسة عبد اللطيف، وكتاب (العربية

والإعراب) لعبد السلام المسدي، وكتاب (الإعراب سمة العربية الفصحى) لمحمد إبراهيم البنا، وكتاب (ظاهرة الإعراب في النحو العربي وتطبيقها في القرآن الكريم) لأحمد سليمان ياقوت، وكتاب (دفاع عن القرآن الكريم: أصالة الإعراب ودلالته على المعاني في القرآن الكريم واللغة العربية) لمحمد حسن جبل. وكذا بعض البحوث القصيرة المنشورة كبحث "التعارض بين تأويل المعنى وتقدير الإعراب في النحو العربي" لصاحب جعفر أبو جناح. وهي دراسات أفادت منها هذه الورقة دون شك، وسيظهر أثر الإفادة منها في العرض والإحالات، غير أنها في الوقت نفسه سلكت في دراسة علاقة الإعراب بالمعنى مسالك مغايرة لما سارت عليه هذه الدراسة، كما سيتضح للقارئ.

اشتملت الورقة بعد المقدمة على تمهيد وخمس فقرات وخاتمة. أما الفقرة الأولى فخُصِّصت لتتبع حديث الإعراب والمعنى في الدرسين التراثي والمعاصر، وأما الفقرة الثانية فتضمنت بيانًا لما ينبغي أن يُتصوَّر على وجهه في مدى الاتصال والانفصال بين العلامة الإعرابية والمعنى. وجاءت الفقرات الثلاث التالية لبيان مفهوم آخر للإعراب غير العلامة الإعرابية، لكنه لا ينفصل عنها من حيث العلاقة بالمعنى هو الموقع الإعرابي، وبيان تجليات هذا المفهوم في عمل النحاة المتقدمين والمتأخرين.

وإني لأرجو أن تكون هذه الدراسة قد أضافت شيئًا ذا قيمة إلى مجمل ما عرضه الباحثون في قضية الإعراب والمعنى، وأن تكون قد استدركت بعض ما لم يُلْتَفَت إليه في هذه القضية المركزية المهمة في الدرس النحوي.

2 ـــ تمهيد:

استُعمل لفظ "الإعراب" في علوم اللسان العربي دالا على عدد من المعاني الاصطلاحية، فهو بهذا قد يُعَدُّ من المشترك اللفظي. غير أن هذه الورقة ستعرض في بعض فقراتها القادمة منحًى معينًا لعلاقةٍ خاصةٍ تربط بين هذه المعاني الاصطلاحية المتعددة، وتجعل صلتها ببعضها أوثق مما تبدو عليه في الظاهر. على أن بيان وجوه الصلة التي تربط بين دلالات مفهوم "الإعراب" يُعَدُّ أهم أهداف هذه الدراسة. سنكتفي في هذه السطور التمهيدية إجمالا بالقول: إن مفهوم الإعراب ينطلق ابتداءً في السياق الذي نحن بصدده من ظاهرة تغير أواخر الكلمات بحسب تغير مواقعها في الجمل. وهي ظاهرة مميزة في العربية لا تكاد توجد في غيرها، وإن ذكر الدارسون أنها موجودة في بعض اللغات الأخرى ولو بصورة جزئية أو مغايرة إلى حد ما للظاهرة العربية[1].

---

[1] انظر المزيد عن ظاهرة الإعراب في اللغات السامية: فك، يوهان: العربية ص 3، وعبد التواب رمضان: فصول في فقه العربية ص 371 وما بعدها، والحجيلان، خالد صالح: اتجاهات البحث في قضية الإعراب (فصل: الاتجاه المقارن) ص144 فما بعدها.

ومما لا شك فيه أن بين هذه الظاهرة التي تسم أواخر الكلمات في جملةٍ ما والمعنى المراد في الجملة علاقة، بحيث يختلف المعنى في بعض الأحوال باختلاف حركات الأواخر. ولهذا قيل: إن رفع "لفظ الجلالة" ونصب "العلماء" في قوله تعالى ﴿إنما يخشى اللهَ من عباده العلماءُ﴾ [٢] يؤدي إلى فساد الاعتقاد أو إلى الكفر[٣]. غير أن "المعنى" الذي تربطه بالإعراب علاقةٌ ما ليس من الوضوح في تعيينه وتحديد نوعه في كل حال بحيث يكفي فيه الاستدلال بالآية السابقة ونحوها، أو بالقول: إن اختلاف الحركات الإعرابية يؤدي إلى اختلاف المعنى. على أن الاقتصار في مفهوم الإعراب على مجرد العلامة الإعرابية التي تسم أواخر الكلم يؤدي بالضرورة إلى عدم اكتمال صورة العلاقة التي تربط هذا المفهوم بالمعنى والدلالة.

أما لفظ "المعنى" فماذا نعني به؟ وهل المعنى نوع واحد؟ وما الفرق بين لفظي: "المعنى" و"الدلالة"؟ هذه أسئلة ــ على أهميتها ــ واسعة تحتاج للإجابة عنها إجابةً وافيةً إلى صفحات طوال، لكننا سنكتفي هنا بإجابة موجزة تخدم ما نحن بصدده من بيان العلاقة بين الإعراب والمعنى لا غير. فنقول إجمالا: إن المعنى يمكن تقسيمه إلى ثلاثة أقسام: المعنى المعجمي هو الذي تدل عليه الكلمات مفردة، والمعنى الوظيفي هو الذي تكتسبه الكلمة بموقعها في الجملة بمساعدة مجموعة من القرائن في العبارة التي ترِد الكلمةُ فيها، والمعنى الدلالي الذي قد يُحتاج في التوصل إليه إلى قرائن كثيرة بعضها مقالي وبعضها الآخر مقامي. ونرجو أن تتضح من خلال العرض الآتي الأقسام الثلاثة، ومناحي اتصالها بظاهرة الإعراب.

ومن أجل الوصول إلى فهم طبيعة العلاقة بين الإعراب والمعنى بالصورة التي تروم هذه الورقة تحقيقها رأينا أن نبدأ بتتبع النصوص التراثية التي عنيت بعرض هذه المسألة، قبل أن نعرضها كما جاءت في الدراسات المعاصرة، ومن ثم نحاول أن نبيِّن مبلغ الاتصال والانفصال بين طرفي هذه العلاقة.

3 ــ الإعراب والمعنى في آثار الدارسين:

يكاد العلماء الأوائل يطبقون جميعًا على الربط بين معنى "الإعراب" الاصطلاحي ومعناه اللغوي الأصلي وهو: "البيان". قال الزجاجي: ((الإعراب أصله البيان. يقال: أعرب الرجلُ عن حاجته إذا

---

[٢] من الآية 28 من سورة فاطر.

[٣] ذُكر أن القراءة برفع لفظ الجلالة ونصب العلماء وردت في بعض القراءات الشاذة، بتأويل استعارة الخشية للتعظيم. ونسبت هذه القراءة إلى عمر بن عبد العزيز وأبي حنيفة. وقال أبو حيان تعليقًا على ذلك: ((ولعل ذلك لا يصح عنهما. وقد رأينا كتباً في الشواذ ولم يذكروا هذه القراءة، وإنما ذكرها الزمخشري، وذكرها عن أبي حيوة أبو القاسم يوسف بن جبارة في كتابه الكامل)). أبو حيان: البحر المحيط 7 / 298.

أبان عنها، ورجلٌ مُعرِبٌ، أي: مُبينٌ عن نفسه. ومنه الحديث: الثيب تعرب عن نفسها.. هذا أصله، ثم إن النحويين لما رأوا في أواخر الأسماء والأفعال حركات تدل على المعاني وتبين عنها سموها إعرابًا، أي: بيانًا، وكأن البيان بها يكون، كما يُسمّى الشيء باسم الشيء إذا كان يشبهه أو مجاورًا له))[٤] . ولقد ربطوا أيضًا بين لفظي "الإعراب" و"العَرَب" من حيث الدلالة على الإبانة والفصاحة. قال ابن جني في أصل الإعراب بمعنى البيان: ((وأصل هذا كله قولهم "العرب" وذلك لما يُعزى إليها من الفصاحة والإعراب والبيان))[٥]. كما ربطوا بين معنى لفظ "الإعراب" وقولهم: "امرأة عروب"؛ إذ ((لما كان المُعرب للكلام كأنه يتحبب إلى السامع بإعرابه سُمي إعرابًا))[٦]. بل يذهب ابنُ جني إلى أبعد من ذلك، حيث يحاول الربط بين معنى قولهم: عربت معدته أي: فسدت، وهذا المعنى؛ قال: ((ولما كانت معاني المسمَّين مختلفة كان الإعراب الدالُّ عليها مختلفًا أيضًا ، وكأنه من قولهم: عربت معدته، أي: فسدت، كأنها استحالت من حال إلى حال كاستحالة الإعراب من صورة إلى صورة))[٧]. فيكون ((معنى الإعراب لفساد المعدة إذن يؤدي إلى الإعراب بمعناه العام وهو الإبانة عن المعنى الجديد أو الحال الجديدة التي ينتقل الشيء إليها))[٨].

ولا يخفى كذلك أنهم يجعلون الإعراب هو الدال في العبارة على المعنى، بحيث لو عُدم الإعراب لاستبهم المعنى وخفيت الدلالة. يقول ابن جني في مفتتح الباب الذي عقده للإعراب من الخصائص: ((الإعراب هو: الإبانة عن المعاني بالألفاظ. ألا ترى أنك إذا سمعت: أكرمَ سعيدٌ أباه، وشكرَ سعيدًا أبوه، علمتَ برفع أحدهما ونصب الآخر الفاعلَ من المفعول ، ولو كان الكلامُ شرجًا واحدًا لاستبهم أحدُهما من صاحبه))[٩]. وقال ابن فارس: ((أما الإعراب فبه تُمَيَّزُ المعاني، ويوقف على أغراض المتكلمين. وذلك أن قائلا لو قال: "ما أحسن زيد" غير معرب، أو: "ضرب عمرو زيد" غير معرب، لم يوقف على مراده. فإذا قال: ما أحسنَ زيدًا، أو: ما أحسنَ زيدٌ، أو: ما أحسنُ زيدٍ، أبان بالإعراب عن المعنى الذي أراده. وللعرب في ذلك ما ليس لغيرها؛ فهم يفرقون بالحركات وغيرها بين المعاني))[١٠]. وقال ابن الخشاب: إن الإعراب في العربية هو الذي يفرق ((بين المعاني المختلفة التي لو لم

---

[٤] الزجاجي: الإيضاح ص 91. وانظر أيضًا ابن جني: الخصائص 1 / 36.

[٥] ابن جني: الخصائص 1 / 37.

[٦] الأنباري: أسرار العربية ص 19.

[٧] ابن جني: الخصائص 1 / 38.

[٨] ناصر، بتول قاسم: دلالة الإعراب لدى النحاة القدماء ص 21.

[٩] ابن جني: الخصائص 1 / 36.

[١٠] ابن فارس: الصاحبي ص 309. وانظر ص 55، وانظر أيضًا قوله في باب ذكر ما اختصت بهالعرب ص 76: (من العلوم الجليلة التي خُصَّت بها العرب الإعرابُ الذي هو الفارق بين المعاني المتكافِئَة فِي اللفظ، وبه يُعرف الخبر الذي هو أصل الكلام، ولولاه ما مُيِّز فاعل من مفعول، ولا مضاف من منعوت، ولا تعجب من استفهام، ولا صَدْر من مصدر، ولا نعت من تأكيد).

يدخل الإعراب الكلمة التي تتعاقب عليها تلك الكلمات لالتبست))[١١]. ((والنصوص المشابهة لهذا، والتي تنوه بتميز العرب بالإعراب عن غيرهم وتعلي من شأن الإعراب في الدلالة على المعاني، في مصنفات الأوائل كثيرة لا تكاد تحصر[١٢]، ولا لزوم للإطالة بتتبعها وسردها.

ومما يدل على استحواذ ظاهرة الإعراب التي تميزت بها العربية على جل تفكير النحاة، وشيوع الاقتناع بعظم أهميته في توجيه دلالة التراكيب، أن النحو قد اقتصر على الإعراب دون غيره من قرائن المعنى الأخرى، أو كاد[١٣]. ربما لأن الإعراب هو السمة البارزة في نظام العربية والحامل لهويتها، أو كما يقول بعض الباحثين: ((إن هذا التصنيف النحوي، والذي توخّى فيه المؤلفون خاصة واحدة من خصائص التركيب فجعلوها معتمد حديثهم وتناولوا باقي هذه الخصائص من خلالها، ليقفنا على أن هذا النظام الإعرابي قد فاق في الأهمية ما سواه. وكأنهم أدركوا أنه إذا خلا منه الأداء فقد ذهبت عنه مسحة العربية))[١٤]. بل لقد سموا النحو أيضًا باسم "علم الإعراب"، وأصبح لفظ "الإعراب" يعني ــ إلى جانب تغيير حركات الأواخر باختلاف العوامل ــ العلمَ الذي يضبط أصول التغيير وقوانينه[١٥]. وربما استُعمل في بعض السياقات أيضًا مرادفًا للمقصود بــ "النحو" في مقابل "التصريف"[١٦]، كما أنه قد استعمل أيضًا لــ ((بيان الوظيفة النحوية التي يؤديها اللفظ المفرد داخل الجملة لتفسير الحركة التي استحقها))[١٧]، وكذا ما يقع مواقعها من الجمل. هذا إلى معنى الإعراب المشهور الذي يقابل البناء.

ولقد أدى التركيز في التراث النحوي على الإعراب دون غيره من القرائن، بوصفه سمة مميزة للعربية، إلى ظهوره كثيرًا في مقام الاعتزاز بالعربية وبيان فضلها على كثير من اللغات، ونسبة الفضل إليه في تقدم العربية على غيرها. ولعل هذا الأمر هو أهم ما جعل علم النحو يحوز مكانته التي حازها بين علوم اللسان العربي المختلفة. وقد ظهرت في التراث مرويات كثيرة مبثوثة في كتب تأريخ النحو والطبقات والمناظرات النحوية، غايتها التنويه بالإعراب وفضله وفضل الاشتغال به[١٨]. كما أن التركيز

---

[١١] ابن الخشاب: المرتجل ص 34.

[١٢] انظر على سبيل المثال لا الحصر: ابن قتيبة: تأويل مشكل القرآن ص 14، والزجاجي: الإيضاح في علل النحو ص 69 ــ 70. وينظر في هذا الجانب أيضًا جبل، محمد حسن: دفاع عن القرآن الكريم: أصالة الإعراب ودلالته على المعاني ص 59، 125 ــ 127.

[١٣] انظر حميدة، مصطفى: نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية ص 21 وما بعدها.

[١٤] البنا، محمد إبراهيم: الإعراب ص 9. وانظر أيضًا ياقوت، أحمد سليمان: ظاهرة الإعراب في النحو العربي ص 18، وحبيب عبد الفتاح محمد: النحو العربي بين الصناعة والمعنى ص 2، 16.

[١٥] انظر الزجاجي: الإيضاح في علل النحو ص 91.

[١٦] انظر هنداوي، حسن: مناهج الصرفيين ص 14، 28 وما بعدها، وياقوت، أحمد سليمان: ظاهرة الإعراب في النحو العربي ص 15.

[١٧] المسدي، عبد السلام: العربية والإعراب ص 65.

[١٨] انظر مثلا المناظرة الشهيرة بين السيرافي ومتى بن يونس في: التوحيدي، أبو حيان: الإمتاع والمؤانسة 1 / 107 وما بعدها، والزاكي، محمد آدم: النحو والصرف في محاضرات العلماء ومحاوراتهم ص 197 وما بعدها.

على الإعراب وحده قد أدى أيضًا إلى إغفال الدرس النحوي كثيرًا من قرائن المعنى التي لا تقل أهمية في التركيب عن الإعراب، نبه عليها بعض الدارسين المعاصرين، وسيأتي تفصيل الكلام فيها في فقرات قادمة من هذه الدراسة.

فإذا نظرنا إلى فحوى العلاقة بين الإعراب والمعنى في الدرس الحديث فإننا نجد أن الاتجاهات اللسانية المعاصرة تتباين في هذا الشأن تباينًا واضحًا. ففي حين أنكر بعضُ المعاصرين الإعرابَ جملة وتفصيلا؛ إذ قرر أن الإعراب لم يكن ظاهرة لغوية على ألسنة المتكلمين، بل هو من صنع النحاة، كما سيأتي تفصيل ذلك، نحا آخرون نحو بحث الوجوه التي يُدَلُّ عليها بالإعراب، وربما نوه بعضهم بالمزايا التي تحصل بالإعراب و لم ينص عليها الأقدمون. أما فريق ثالث فقد حاول أن يوجه ظاهرة الإعراب بوصفها قرينة واحدة من بين قرائن عدة يتم المعنى في تركيب العربية بتضافرها، وهو الفريق القائل بمبدأ "تضافر القرائن". وفيما يلي عرض مجمل لهذه الاتجاهات.

لقد اشتهر إبراهيم أنيس شهرة خاصة بإنكار أن يكون الإعراب كما نعرفه اليوم في كتب النحاة، وفي الشواهد والنصوص المأثورة، أو كما يتحدث به الدارسون والمثقفون اليوم، شيئًا قد تكلم به العرب فراعوا في كلامهم المرفوع والمنصوب والمجرور تبعًا لوقوع الكلمة في مكانها من الجملة. وقرر أن ذلك ما هو إلا صناعة أتقن صنعها النحاة، ونجحوا في فرضها على فصحاء العرب والخلفاء وأصحاب القراءات وغيرهم، وسمى ذلك بـــ "قصة الإعراب"[١٩].

وفضلا عن استناد أنيس في إنكار ظاهرة الإعراب إلى جملة من الأدلة يقرر أنه ليس أول من أثار الشك حول هذه الظاهرة، بل سبقه إلى إنكارها أيضًا بعض العلماء الأوائل، ويشير إلى نص مروي عن قطرب هو قوله: ((إنما أعربت العرب كلامها لأن الاسم في حال الوقف يلزمه السكون للوقف، فلو جعلوا وصله بالسكون أيضًا لكان يلزمه الإسكان في الوقف والوصل، وكانوا يبطئون عند الإدراج. فلما وصلوا وأمكنهم التحريك جعلوا التحريك معاقبًا للإسكان؛ ليعتدل الكلام))[٢٠]. واستنتج من هذا النص أن معناه هو أن ((المتكلم لا يلجأ إلى تحريك الكلمات إلا لضرورة صوتية يتطلبها الوصل))[٢١]. وقد يمكن تأويل نص قطرب الذي استند إليه أنيس بأنه توجيه للعلة التي وجد لأجلها أصلا الإعراب بالحركات الثلاث وبالسكون. وقد قال الخليل من قبل كلامًا شبيهًا بهذا هو قوله: ((الفتحة والضمة والكسرة زوائد، وهن يلحقن الحرف ليوصل إلى التكلم به))[٢٢]. غير أن

---

[١٩] انظر أنيس، إبراهيم: من أسرار اللغة (فصل قصة الإعراب) ص 198 وما بعدها.

[٢٠] الزجاجي: الإيضاح 70 ــ 71.

[٢١] أنيس، إبراهيم: من أسرار اللغة ص 220.

[٢٢] سيبويه: الكتاب 4 / 241 ــ 242. وانظر تأويلا لنص الخليل في: زاهد، زهير غازي: الإعراب وحركاته في العربية ص 705.

الزجاجي الذي أورد هذا النص يقول: ((إن الأسماء لما كانت تعتورها المعاني فتكون فاعلة ومفعولة ومضافة ومضافًا إليها، ولم تكن في صورها وأبنيتها أدلة على هذه المعاني، بل كانت مشتركة، جُعِلت حركات الإعراب فيها تنبئ عن هذه المعاني... هذا قول جميع النحويين إلا قطربًا فإنه عاب عليهم هذا الاعتلال، وقال: لم يُعْرَب الكلام للدلالة على المعاني والفرق بين بعضها وبعض؛ لأنا نجد في كلامهم أسماء متفقة في الإعراب مختلفة المعاني، وأسماء مختلفة الإعراب متفقة المعاني... قال: فلو كان الإعراب إنما دخل الكلام للفرق بين المعاني لوجب أن يكون لكل معنى إعراب يدل عليه لا يزول إلا بزواله))[٢٣].

أما الأدلة المتعددة التي استند إليها أنيس في الإنكار فيهمنا منها في سياق هذه الدراسة ما نص عليه من عدم أهمية الإعراب في الدلالة على المعنى؛ إذ لا تدل حركات الإعراب عنده حتى على معنى الفاعلية والمفعولية. فهي ((ليست دلائل على المعاني كما يظن النحاة. بل إن الأصل في كل كلمة هو سكون آخرها... أما الذي يحدد معاني الفاعلية والمفعولية ونحو ذلك مما عرض له أصحاب الإعراب فمرجعه أمران، أولهما: نظام الجملة العربية والموضع الخاص لكل من هذه المعاني اللغوية في الجملة، وثانيهما: ما يحيط بالكلام من ظروف وملابسات))[٢٤].

وقد أثارت مقالة "قصة الإعراب" عددًا من الردود؛ إذ تصدى الكُتّاب والدارسون للرد عليها ونقضها في كتب ومقالات وبحوث، ظهر بعضها في حياة أنيس وبعضها الآخر بعد وفاته [٢٥]، وما تزال القضية تثار في المحافل العلمية إلى اليوم[٢٦]. ويعود أهم أسباب استثارة المقالة لهذا العدد الكبير من الردود أنها حاولت استهداف السمة البارزة المميزة لهوية العربية، وهي الإعراب. غير أن المقالات والدراسات الكثيرة التي استثارتها دعوة أنيس المشار إليها لم تخل من المواقف المتفقة مع هذه الدعوة كليًّا أو جزئيًّا.

فممن اتفق مع رأي أنيس بصورة شبه كلية فؤاد ترزي؛ إذ يرى أن الحركات في أواخر الكلمات إنما ((وُجِدت في الأصل لغرض لفظي، هو تيسير ارتباط الألفاظ بعضها ببعض. ولكنها استُغِلّت من

---

[٢٣] الزجاجي: الإيضاح ص 69 ــ 70.

[٢٤] أنيس، إبراهيم: من أسرار اللغة ص 242 ــ 243.

[٢٥] ينظر السامرائي، إبراهيم: فقه اللغة المقارن ص 121 ــ 123، ووافي، علي عبد الواحد: فقه اللغة ص 206، وعبد التواب، رمضان: فصول في فقه العربية ص 371 وما بعدها، وجبل، محمد حسن: دفاع عن القرآن ص 16 وما بعدها.

[٢٦] انظر على سبيل المثال الحلقات التي نشرها عبد السلام المسدي بعنوان (مساءلات فكرية) في ملحق ثقافة اليوم بجريدة الرياض بتاريخ 21 / 4، 5 / 5، 26 / 5، 25 / 6 / 1419هـ يرد فيها على مقولة إبراهيم أنيس في إنكار الإعراب، وردود حمزة المزيني عليه في الملحق نفسه بتاريخ 9 / 7، 16 / 7، 23 / 7 / 1419هـ. وأعاد المزيني نشر الردود في كتابه: مراجعات لسانية ج 2 ص 189 ــ 230.

النحاة فيما بعد لأغراض معنوية، في محاولة منهم لتقرير حركة واحدة للوضع الواحد ما أمكن ذلك؛ لضبط قراءة القرآن الكريم وتحديدها بصورة رئيسة))[٢٧].

أما داود عبده فمع أنه يعترض على دعوى أنيس وترزي أن حركات الأواخر جيء بها للوصل بين الكلمات لا غير، يتفق معهما في أن هذه الحركات لا تدل على المعاني، ولم يؤت بها للفرق بين الفاعلية والمفعولية أو سواهما، بل هي عنده حركات تختلف باختلاف اللهجات لا باختلاف مواقع الكلمات الإعرابية[٢٨].

ويستدل عبده على عدم دلالة حركات الأواخر على المعاني بأمور عدة، أهمها: أنه ((لو كانت وظيفة الحركات الأخيرة هي حقًّا التمييز بين المعاني المختلفة لوجب أن تقوم بهذه الوظيفة دائمًا... كذلك لو كانت الحركات دوال على معان لما جاز اختلاف الحركات مع بقاء المعنى واحدًا... ولو كان هناك ضرورة لغوية لتمييز المرفوع من المنصوب أو من المجرور لكان من الواجب أن نجد فرقًا بين ضمائر النصب وضمائر الجر... وإذا كانت الحركات الأخيرة ضرورية لتمييز "جاء خمسةُ أولاد" مثلا من "رأيت خمسةَ أولاد" فلِمَ نلتزم حركة واحدة في مثل "جاء خمسةَ عشرَ ولدًا" و"رأيت خمسةَ عشرَ ولدًا"؟ وكذلك لو كانت الحركة الأخيرة هي التي تميز بين المعاني المختلفة في مثل "يذهبُ" و"لن يذهبَ" إلخ، لما أمكن التمييز بين هذه المعاني المختلفة في مثل "يذهبْنَ" و"لن يذهبْنَ" و"لم يذهبْنَ" حيث يلتزم الفعل المضارع السكون، أو في مثل "لَيَذْهَبَنَّ" و"لاتذهبَنَّ" و"اذهبَنَّ" حيث يلتزم الفعل المضارع الفتح... وكذلك لو كانت حركات أواخر الكلمات دوال على معان لما جاز اختلاف هذه الحركات في القراءات القرآنية... وليس منا من يجهل أن عامة الناس، وهم لا يتقنون قوانين حركات أواخر الكلمات، يفهمون ما يقوله المتحدثون بالفصحى دون أية صعوبة. فكيف يمكن هذا لو كان للحركات الأخيرة أثر على المعنى؟))[٢٩].

وكذلك يقرر عبده أن كثيرًا من حركات الأواخر ليست بحركات إعرابٍ أصلا حتى يُقال إنها تدل على معان أو لا، وذلك كحركة نون المثنى وجمع المذكر السالم، وحركات البناء في أواخر الأفعال والحروف والأسماء المبنية، وحركات التخلص من التقاء الساكنين، ونحو ذلك[٣٠].

فإذا انتقلنا إلى الدراسات التي أقرت بعلاقة الإعراب بالمعنى في العربية، وعالجت بصورةٍ ما هذه العلاقة، فإننا نجدها تتفاوت بين الإقرار بجميع ما أثبته الأوائل لحركات الأواخر من الدلالة على

---

[٢٧] ترزي، فؤاد حنا: في أصول اللغة والنحو ص 187.

[٢٨] انظر عبده، داود: أبحاث في اللغة العربية ص 97 ــ 127.

[٢٩] عبده، داود: المصدر السابق ص 114 ــ 123.

[٣٠] انظر عبده، داود: المصدر السابق ص 111، 113.

المعاني، والإضافة إليها أحيانًا معاني أخر، أو الإقرار ببعض هذه المعاني دون بعض. ففي حين يتفق محمد البنا مع ما أثبته القدماء من أن الرفع علم الإسناد والنصب علم المفعولية والجر علم الإضافة [٣١]، تضيف بتول ناصر إلى هذه المعاني الثلاثة معاني أخرى؛ إذ إنها تسمي الإسناد والمفعولية والإضافة بالمعاني النحوية، وهي عندها ليست إلا قسمًا واحدًا فقط من ثلاثة أقسام من المعاني يدل عليها جميعًا الإعراب، هي: الدلالة النحوية، والدلالة الطبيعية، والدلالة البلاغية [٣٢]. وترى في جانب الدلالة الطبيعية أن بين أصوات حركات الإعراب وما تدل عليه مناسبة طبيعية؛ إذ في قوة الضمة والواو ما يناسب الرفع في العمد، وبين خفة الفتحة والألف ما يناسب النصب الذي هو ضد الرفع ومقابله؛ لأنه قد يعني الاتضاع والتعب، وفي الكسرة والياء ما يناسب الخفض والنزول وما إلى ذلك [٣٣]. وفي جانب الدلالة البلاغية ترى أن علامات الرفع في المرفوعات مثلا تدل على أن لها التقدم في الرتبة على غيرها في مقابل التأخر لما حقه النصب أو الجر، فالحركة بذلك ((تعبر عن معنى مضاف إلى المعنى النحوي أو الوظيفي الذي ما زال اللفظ يحتفظ به)) [٣٤]. هذا في حين يذهب إبراهيم مصطفى إلى أن الرفع علم الإسناد ودليل أن الكلمة يُتحدث عنها، والجر علم الإضافة سواء أكانت بحرف أم بغير حرف، لكن الفتحة ليست بعلم على إعراب، ولكنها الحركة الخفيفة المستحبة، التي يحب العرب أن يختموا بها كلماتهم ما لم يلفتهم عنها لافت، فهي بمنزلة السكون في لغتنا الدارجة[٣٥].

وذهب عدد من الدارسين في بحث علاقة الإعراب بالمعنى إلى اتخاذ منحى آخر، هو محاولة كشف ما للنظام اللغوي الإعرابي من المزايا، وما يتحقق في تراكيب اللغات الإعرابية عمومًا، والعربية على وجه الخصوص، بسبب الإعراب. فهي مزايا تخدم المعنى في التركيب إجمالا ولو لم تكن مما يُعَدُّ بصورة مباشرة معنى معيَّنًا يدلُّ عليه الإعراب.

قارَنَ عبد السلام المسدي مثلا بين اللغات غير الإعرابية التي توصف بأنها تحليلية واللغات الإعرابية التي توصف بأنها تأليفية. فقرر أن ((هذه اللغات سميت تأليفية لأن انضمام الألفاظ بعضها إلى بعض يتألف منه الكلام تألفًا تلقائيًا بمجرد تطويع أواخرها بحركات الإعراب. وأوضح مثال على ذلك في

---

[٣١] انظر البنا، محمد إبراهيم: الإعراب ص 12.

[٣٢] انظر ناصر، بتول قاسم: دلالة الإعراب لدى النحاة القدماء ص 48 ــ 61، 168 ــ 194، 224 ــ 238.

[٣٣] تنتمي مقولة المناسبة الطبيعية بين الأصوات وما تدل عليه إلى اتجاه لغوي معروف يقابله اتجاه آخر يقول بالعرفية والاصطلاح. وقد ظهر الجدل في هذه المسألة في التراث العربي منذ وقت مبكر؛ إذ نُسب القول بالمناسبة الطبيعية بين الأصوات وما تدل عليه إلى عباد بن سليمان الصيمري. انظر السيوطي: المزهر 1 / 47.

[٣٤] ناصر، بتول قاسم: دلالة الإعراب لدى النحاة القدماء ص 238. هذا ويمكن القول هنا: إن هذه المعاني التي أشارت إليها الكاتبة ليست بأكثر من تفسير لاختيار الرفع للفاعلية والنصب للمفعولية والجر للإضافة.

[٣٥] مصطفى، إبراهيم: إحياء النحو ص (و ـــ ز) من المقدمة.

لغتنا ارتصاف الخبر حذو المبتدأ ليكونا جملة مفيدة، وكذلك التصاق المضاف إليه بالمضاف فيكونان دون أي عنصر لغوي آخر عبارةً حاملة لدلالتها بشكل مستقل))[٣٦].

وأشار محمد البنا إلى أن مراعاة علامات الإعراب تؤدي إلى وضوح الأبنية في الأداء، وبعدم مراعاتها تمتزج وتختلط. ووضوح أبنية الكلمات يؤدي بالضرورة إلى وضوح التركيب والإبانة عن الغرض. ((ذلك أن العلامات تمثل حدودًا للأبنية داخل الجمل، إذا أقيمت على وجوهها فإن البناء يصبح واضحًا بيِّنًا. ويتبع ذلك وضوح التركيب وإبانته عن الغرض. أما إذا أُغفل هذا الأداء الإعرابي فقد تتعرض البنية لكثير من التغييرات التي لا تقف عند حد آخرها، بل تتعداه إلى داخلها... ولاحِظ الآن كيف نتكلم فيذهب من البناء في كثير من التراكيب صوت أو صوتان. ولاحِظ كيف تتداخل الأبنية في التركيب فلا يستبين بعضها من بعض؛ ألا ترانا نقول ــ في أحد أداءاتنا المصرية ــ "محمجه"، والذي يتوخى العربية المعربة يقول: "محمدٌ جاءَ". فانظر كيف يبين الأداء الإعرابي في هذا النمط البناء ويحميه من الحذف والتغيير))[٣٧].

كما أشار إميل يعقوب وعباس العقاد وغيرهما إلى مزايا أخرى تحصل للتركيب بتحقيق الإعراب ولا تتم دونه، أهمها مزيتان، إحداهما: السعة والمرونة في تركيب الجملة العربية التي لا نجدها في اللغات الأجنبية، بحيث يمكن التصرف في الرتبة بين المفردات بالتقديم والتأخير اعتمادًا على الإعراب، وهذا أمر تمس الحاجة إليه كثيرًا في الشعر والنثر الفني. والأخرى: ما يحققه الإعراب من الموسيقى في الشعر؛ إذ موسيقى الشعر تعتمد إلى حد بعيد على إعراب كلماته [٣٨]. وأضاف محمد البنا تأكيد أن هذه الوظيفة الجمالية ليست مقصورة على الشعر والنثر الفني، بل تتحقق أيضًا في لغة الخطاب والتداول، فبالإعراب تتحقق العذوبة في الأداء[٣٩]. وبذلك يلتقي مع قول ابن قتيبة: ((ولها الإعراب الذي جعله الله وشيًا لكلامها، وحليةً لنظامها))[٤٠].

أما الاتجاه المعاصر الذي ابتكر مصطلح "تضافر القرائن" في التركيب فإن أهم ما ينادي به هو النظر إلى الإعراب بوصفه قرينة واحدة فقط من بين عدد كبير من القرائن التي لكل واحدة منها دلالتها الخاصة، وبمجموعها تتحصل المعاني في التركيب. وسنعود إلى النظر في بعض مفاهيم هذا الاتجاه في فقرة لاحقة من هذه الدراسة.

---

[٣٦] المسدي، عبد السلام: العربية والإعراب ص 49.

[٣٧] البنا، محمد إبراهيم: الإعراب ص 10. وانظر أيضًا ص 61.

[٣٨] يعقوب، إميل بديع: فقه اللغة العربية وخصائصها ص 138 ــ 142. والعقاد، عباس محمود: اللغة الشاعرة ص 21.

[٣٩] البنا، محمد إبراهيم: محاضرة "الإعراب سمة العربية الفصحى" ص 14.

[٤٠] ابن قتيبة: تأويل مشكل القرآن ص 14.

ولعل من أوضح ما يُلحظ من مجموع ما ذُكِر آنفًا من نصوص الدارسين قديمًا وحديثًا في علاقة الإعراب والمعنى أن هذه العلاقة لا تكاد تتجاوز عندهم جميعًا إما إثبات الدلالة على معنى ما في التركيب للعلامة الإعرابية وإما نفي ذلك عنها. وهذا معناه أن هذا الأمر هو منحى العلاقة الوحيد بين هذين القطبين عند عامة الدارسين[٤١]. غير أننا سنرى في الصفحات القادمة أن العلامة الإعرابية قد بُني عليها وعلى علاقاتها بالمعنى ما بَلَغَ بها في الصناعة النحوية مبلغًا تعدّى مجرد النظر في العلامات وحدها إلى ما هو أكثر اتصالا بمعاني التراكيب وأدل عليها. وهذا ما ينبغي عدم إغفاله في سياق الحديث عن الإعراب والمعنى. لكننا سنتدرج في هذا البيان على مدى السطور الآتية.

4 ــ الإعراب والمعنى اتصال وانفصال:

4. 1 ــ الإعراب في الأسماء والإعراب في الأفعال:

مع أن الأوائل عدوا الحركة التي تلحق آخر الفعل المضارع حركة إعراب، مثلها في ذلك مثل حركات أواخر الأسماء، جاء عنهم في الوقت نفسه ما يظهر بوضوح وعيهم بالفرق بين الإعرابين من جهة دلالة الإعراب على المعنى على وجه الخصوص. ذلك أنهم نصوا على أن الأسماء هي التي تعتورها معاني الفاعلية والمفعولية والإضافة، فهي المحتاجة إلى الإعراب للفرق بين هذه المعاني وإزالة اللبس بالإعراب عنها كما مر من قبل عن الزجاجي وغيره. أما الأفعال فإنها ((تدلُّ على ما وُضعت له بصيغها؛ فعدم الإعراب لا يُخِلُّ بمعانيها ولا يورث لبسًا فيها))[٤٢]. وكذلك قال عبد القاهر الجرجاني: ((وإعراب الفعل غير حقيقي كله؛ إذ لا يُتصور فيه فاعلية ولا مفعولية ولا إضافة))[٤٣]. ولا يخفى أن العلامة في آخر المضارع لا تبين إلا اتصاله بالنواصب والجوازم أو تجرده منها، لا غير. فبهذا يختلف الإعراب في الأفعال عنه في الأسماء، وبوجه أخص من حيث دلالة الإعراب على المعنى. وبسبب هذه الفكرة شعر بعض أصحاب الاتجاهات اللسانية المعاصرة بضرورة أن يختلف تحليل إعراب الأسماء وإعراب الأفعال نحويًّا، وألا تتفق التسميتان لظاهرتين تركيبيتين مختلفتين. فآثر بعضهم تسمية ما يوسَم به الفعلُ بـــ "الوجه" في مقابل الإعراب في الاسم[٤٤]، وقرر أحد الباحثين أنَّ ((ما يبدو إعرابًا

---

[٤١] لا يخفى أن هناك دراسات اختصت ببحث ظاهرة الإعراب في العربية من زوايا أخرى غير زاوية علاقة هذه الظاهرة بالمعنى. انظر عرضًا لهذه الدراسات واتجاهاتها في الحجيلان، خالد صالح: اتجاهات البحث في قضية الإعراب ص 87 وما بعدها.

[٤٢] الأنباري: أسرار العربية ص 25.

[٤٣] الجرجاني، عبد القاهر: الجمل في النحو ص 106. وانظر أيضًا ابن يعيش: شرح المفصل 7 / 11.

[٤٤] قلنا في بحث هو قيد النشر الآن في مجلة العقيق الصادرة عن نادي المدينة المنورة، بعنوان "خصائص الفعل في العربية": (يميل بعض الدارسين إلى توحيد الوجهة في النظر إلى ما يوسم به الفعل ماضيًا ومضارعًا وأمرًا، وإلى وَحدة التسمية في "الصرفيات" التي تتصل بالأفعال، سواء أكانت هذه الصرفيات حركاتٍ أم كانت حروفًا، بوصفها علامات للوجه أو بوصفها علامات إعراب صرفية تختلف

في الفعل هو مجرد التباس صرفيٍّ بين سمتين مختلفتين تركيبيًّا: سمة الوجه الفعلية، وسمة الإعراب الاسمية))[٤٥]. وقد استند بعض المعاصرين على هذه الفكرة في إنكار دلالة الإعراب على المعنى كما قال بها القدماء. إذ رأينا فيما سبق أن داود عبده أورد في شواهده على عدم دلالة الإعراب على المعنى أفعالا لا تبين فيها الحركة معنى.

صحيح أن حسن ظاظا حاول أن يستخرج معاني مختلفة لرفع المضارع ونصبه وجزمه، على طريقة معاني الفاعلية والمفعولية والإضافة في الأسماء. فتوصل إلى أن الرفع فيه يدل على مجرد وقوع الحدث في الحال أو الاستقبال، والنصب يدل على تمحض وقوع الحدث في المستقبل على وجه الانتظار والاحتمال، والجزم يدل على معنى القطع بوقوع الحدث أو اشتراط وقوعه حتمًا[٤٦]. لكن ذلك لم يجد صدى عند الباحثين؛ فلم أجد أحدًا غيره تبنّى هذه الوجهة في إثبات معان معينة لإعراب الفعل. والذي يمكن فهمه من الحديث عن علامة الإعراب في الفعل إجمالا أنها أشبه بالسمة الصرفية منها بالسمة التركيبية، وبذلك تتشابه في الأفعال علامات الإعراب وعلامات البناء. ولعل هذا المعنى هو ما أراد بعض الأوائل التعبير عنه حين قرروا أن الإعراب في الأفعال "غير حقيقي كله" كما قال الجرجاني، أو "غير أصيل" كما قال الزمخشري، أو "ضرب من الاستحسان" كما قال ابن يعيش[٤٧].

أما الدليل الذي يردده أغلب القائلين بدلالة الإعراب على معنى في الفعل قديمًا وحديثًا فهو المثال الشهير: "لا تأكل السمك وتشرب اللبن". ذلك أن معنى التركيب يختلف بجزم الفعل "تشرب" أو رفعه أو نصبه[٤٨]. ويبدو أن الاشتراك الذي يزيله الإعراب في هذا المثال المصنوع أتى من اشتراك الواو بين العطف والسببية والاستئناف. ومعلوم أن الفعل المضارع تنصبه أدوات وتجزمه أخرى ويرتفع إذا خلا منها، فاستثمر القائلون بدلالة الإعراب في الفعل على المعنى إمكان ورود الفعل في جملة مسبوقًا بحرف تتوارد عليه معان مشتركة، فيصير الفعل في الظاهر كأنه تغير إعرابه بتغير المعنى كما يحصل للاسم. وهذا الأمر لحظه الرضي، إذ حين حكى مذهب الكوفيين القائل بإعراب المضارع بالأصالة لا لمشابهته الاسم قال: ((وقال الكوفيون: أُعرب الفعل المضارع بالأصالة لا للمشابهة؛ وذلك لأنه قد

ـــ بطبيعة الحال ـــ عن علامات الإعراب التركيبية في الأسماء. ولهذا بدا في ضوء هذه النظرة أن الأفعال جميعها معربة إعرابًا صرفيًّا، إما للدلالة على الزمن كما هو عند بعض التوليديين كفاب وزاغونا والفاسي الفهري مثلا، وإما لتحقيق مقولة الوجه التي تظهر المخالفة الصيغية بين الفعل ونظيره الاسم فقط دون أي دور دلالي زمني أو تركيبي كما هو عند الرحالي). وانظر الفهري، عبد القادر الفاسي: البناء الموازي ص 41، والرحالي، محمد: تركيب اللغة العربية ص 94 وما بعدها.

[٤٥] الرحالي، محمد: تركيب اللغة العربية ص 79.

[٤٦] انظر ظاظا، حسن: اللسان والإنسان ص 108.

[٤٧] الجرجاني، عبد القاهر: الجمل ص 106. والزمخشري: المفصل ص 293، وابن يعيش: شرح المفصل 7 / 11.

[٤٨] انظر مثلا ابن هشام: أوضح المسالك 4 / 187، وموعد، محمد: "ابن خروف والدرس النحوي في الأندلس"، موقع دهشة.

تتوارد عليه أيضًا المعاني المختلفة بسبب اشتراك الحروف الداخلة عليه، فيُحتاج إلى إعرابه ليتبين ذلك الحرف المشترك، فيُعَيَّن المضارع تبعًا لتعيُّنه. وذلك نحو قولك: "لا تضرب"، رفعُه مخلص لكون "لا" للنفي دون النهي، وجزمه دليلٌ على كونها للنهي. ونحو قولك: "لا تأكل السمك وتشرب اللبن"، نصب "تشرب" دليل على كون الواو للصرف، وجزمه دليل على كونها للعطف)) [٤٩]. بل لقد وقع كذلك الذين يبالغون في الدفاع عن أهمية الإعراب في الأسماء، في التمثيل بمثال يعود اختلاف الإعراب فيه إلى الاشتراك، هو مثالهم المصنوع المشهور أيضًا: "ما أحسنَ زيدٌ، ما أحسنُ زيدٍ، ما أحسنَ زيدًا"؛ إذ إن "ما" مشتركة بين النفي والاستفهام والتعجب، وكذلك كلمة "أحسن" مشتركة في الصيغة بين كونها فعلا ماضيًا واسمَ تفضيل وفعلَ تعجب.

لا بد إذن أن نُخْرِج من الإعراب ــ من حيث علاقته بالمعنى ــ الأفعالَ جميعها، معربها ومبنيها، مثلما نخرج الحروفَ جميعها، وطائفةً من الأسماء هي المبنيات. فلا يتبقى من أنواع الكلم التي تندرج فيما نحن بصدده إلا طائفة من الأسماء هي المعربة. وهذا الأمر يفضي بالضرورة إلى تضييق دائرة قضية علاقة الإعراب بالمعنى، ويجعلها في حيز محدود لا يتجاوز طائفة معينة من الأسماء لا غير. كما أن إخراج إعراب الفعل من حيز القضية يفضي بالضرورة إلى خروج ألقاب إعراب المضارع (الجزم الخاص به، والنصب والرفع المشتركين بينه وبين الاسم) من هذا الحيز أيضًا، فلا يبقى فيه إلا الرفع والنصب والجر في الأسماء خاصة. ثم لا بد أيضًا من إخراج الأسماء المعربة التي ترد في بعض الأساليب المخصوصة مبنيةً، كبعض مواقعها في النداء، وفي أسلوب نفي الجنس بلا، ونحو ذلك. وهذا هو سر الاكتفاء بثلاثة معان لا غير يتردد ذكرها كثيرًا في عبارات الدارسين هي معاني: الفاعلية والمفعولية والإضافة. وهذه المعاني الثلاثة تقع فيما يمكن تسميته بـــ "دوائر الرفع والنصب والجر" في الأسماء، والتي ينقل الإعراب الكلمة من إحداها إلى الأخرى.

4. 2 ــ دوائر الرفع والنصب والجر:

يعيِّن الإعرابُ وقوع الاسم في إحدى الدوائر الثلاث (دائرة المرفوعات، ودائرة المنصوبات، ودائرة المجرورات). وهذا معناه أن العلامة لا تستطيع أن تتجاوز بالاسم إلى أبعد من تصنيفه في إحداها، فيقع هو وغيره في الدائرة المعينة. وهذه الدوائر الثلاث الواسعة نسبيًّا هي المعاني الوظيفية في التراكيب التي عبروا عنها بالفاعلية والمفعولية والإضافة. ولهذا اقترح تمام حسان أن يضاف إلى العبارة الشهيرة:

---

[٤٩] الإستراباذي، الرضي: شرح الكافية 4 / 17 ــ 18. وانظر أيضًا العكبري: اللباب 2 / 22.

(الإعراب فرع المعنى) لفظ "الوظيفي"؛ لتصبح: (الإعراب فرع المعنى الوظيفي)، لا المعنى المعجمي ولا المعنى الدلالي[٥٠].

فإذا نظرنا إلى داخل هذه الدوائر الثلاث، والتي بوقوع الاسم في إحداها يتعين له معنى من المعاني التي تشتمل عليها الدائرة، على وجه القطع حينًا وعلى وجه الاحتمال حينًا آخر، فإننا نجدها تتفاوت في الضيق والسعة تباينًا واضحًا. فأضيق الدوائر دائرة الجر، وتليها دائرة الرفع، أما دائرة النصب فإنها من السعة بحيث لا تكاد تحدها حدود.

أما دائرتا الجر والرفع فإن الأولى لا يقع فيها إلا المجرور بالحرف والمضاف إليه. وأهم ما يُلحَظ في هذه الدائرة أمران، أحدهما: الوضوح؛ إذ وجود الحرف سابقًا الاسم المجرور أمر ظاهر في اللفظ، وكذلك الإضافة. والآخر: عدم التباس المجرور بغيره في الغالب، فلا يؤدي اللحن في العبارة ــ كإبدال علامة الجر بعلامة نصب أو رفع ــ إلى الإلباس. وأما الثانية وهي دائرة الرفع فهي محدودة لا يقع فيها إلا الفاعل والمبتدأ والخبر، وهي مواقع تركيبية تكاد تكون من الوضوح بحيث يندر عدم التعرف إلى الكلمات الواقعة فيها أو خلط المرفوع بالمجرور أو المنصوب، مع أن أكثر المتحمسين لأهمية الإعراب في الدلالة على المعنى يمثلون لدور الإعراب في رفع اللبس بأمثلة جاء فيها المنصوب مكان المرفوع والعكس كما سيتبين بعد. وبالرغم من ضيق دائرة المرفوعات النسبي، وقلة المواقع التركيبية فيها، وسهولة تعيين موقع المرفوع فيها، لم تستطع العلامة جعل الكلمة محمولة على وجه القطع على واحد منها في كل حال. ذلك أن هناك كثيرًا من العبارات التي أمكن توجيه الكلمة المرفوعة فيها على الابتداء وعلى الخبرية دون فرق في المعنى، كما سيأتي.

وأما النصب في الجملة العربية فهو الذي لا يماثله في الكثرة والتنوع شيء آخر. والغالبية العظمى من أبواب النحو في العربية كما هو معلوم هي أبواب المنصوبات (أبواب المفاعيل الخمسة والمستثنى والحال والتمييز... إلخ). بل لقد ذكر ابن شقير واحدًا وخمسين موضعًا للنصب في التراكيب العربية[٥١]، ثم استُدرك عليه نحو سبعة مواضع[٥٢]. ولهذا قيل: إن النصب خزانة النحو[٥٣]. وهذا معناه سهولة أن يُنقل اللفظ من باب إلى آخر في داخل دائرة النصب دون أن يكون للعلامة دور في النقل

---

[٥٠] حسان، تمام: مناهج البحث في اللغة ص228. وكذا أكد أن المعنى الوظيفي إذا اتضح في العبارة أمكن الإعراب حتى لو غاب المعنى المعجمي والدلالي لها. فيمكن أن نعرب إعرابًا كاملا مفصلا جملا مكونة من كلمات غير مستعملة في اللغة ولا معنى لها، وأن نصنع بيتًا من الشعر يتضح للمعربين الموقع الإعرابي لكل لفظ فيه، كأن تقول مثلا: (قاصَ التجينُ شحالَهُ بِتريسِهِ الـــ   فاحي فلم يستِفْ بطاسيةِ البَرَنْ) أو ما شابه ذلك. انظر حسان، تمام: اللغة العربية معناها ومبناها ص183.

[٥١] انظر ابن شقير: المحلّى ص 2 وما بعدها.

[٥٢] انظر الوليدي، منصور صالح: الخلاف النحوي في المنصوبات ص34، 42 ــ 43.

[٥٣] انظر الوليدي، منصور صالح: المصدر السابق ص10.

أو منعه[٥٤]. صحيح أن الكلمة المنصوبة في بعض العبارات يمكن حملها على باب من المنصوبات بمعنًى، وعلى آخر بمعنى آخر، لكن ذلك لا يطرد الفصل فيه والوضوح في معناه في كل حال. وهذه أمور نرجو أن تتضح جوانبها المختلفة وما يتعلق بها في الفقرات اللاحقة من هذه الدراسة.

قارن محمد البنا بين الدوائر الثلاث ومدى تعيين علامة الإعراب في كلٍّ منها للمعنى المراد، فقال: ((علامة الجر أدخل من علامتي النصب والرفع في تحديد الوظيفة. فبالجر نعرف أن الاسم مضافٌ إليه، اسمًا كان المضاف أو فعلا، ولا نجد النحاة يختلفون في موقع الاسم المجرور ودلالته النحوية المحدودة، بل يجمعون على إعراب المجرور مضافًا إليه. فأما الرفع والنصب فالاسم يقع معهما مواقع شتى. ومن هنا وجدنا النحاة يختلفون كثيرًا في إعراب المرفوعات والمنصوبات وتحديد مواقعها من التركيب، ومن ثم كانت المرفوعات والمنصوبات تمثل مشكلة النحو))[٥٥].

4. 3 ــ المتشابه في الإعراب:

يُقصد بالمتشابه في هذا المقام معنيان، أحدهما: الملتبس الذي يصعب الفصل فيه أو في علامته بتوجيهٍ إعرابي معين، ومن ثم تعسر أو تتعذر نسبته إلى موقعه المحدد في دائرة الإعراب الخاصة به، والآخر: المشترك الذي يحتمل إعرابين مختلفين أو أكثر، من غير أن يكون للمعنى دور في ترجيح إعرابٍ على آخر.

فيدخل في المتشابه بالمعنى الأول ما هو مبني، وما ينتهي بأحد الحروف التي لا تظهر عليها العلامة (الإعراب المقدَّر)، وما تشترك علامته بين دائرتين (كالياء المشتركة بين النصب والجر في المثنى وجمع المذكر السالم، وكالعلامات المشتركة بين البناء والإعراب، ونحو ذلك). وظاهر أن سبب وقوع الالتباس في هذا النوع هو وجود مانعٍ في اللفظ يمنع من أن تظهر عليه العلامة التي تفصله عن غيره.

ويدخل في المتشابه بالمعنى الثاني ما يمكن القول فيه: إنه يقع على بعض حدود الأبواب، بحيث يمكن إدراجه في غير باب منها بلا اختلاف في المعنى. وأكثر ما يكون هذا النوع في المنصوب خاصة؛ وذلك بسبب كثرة أبواب النصب وسعتها وتنوعها.

وهناك معنى ثالث للمتشابه يمكن ضمه للمعنيين السابقين أيضًا، هو اختلاف المعنى مع وحدة العلامة الإعرابية. إذ لا بد في سياق الكلام على العلاقة بين الإعراب والمعنى من عدِّ ذلك من المتشابه؛ لأن ما هو واضح العلاقة بين الطرفين غير متشابه ينبغي أن يقتصر على ما يختلف معناه باختلاف

---

[٥٤] ينظر في هذا مثلا ابن هشام: المغني (باب المنصوبات المتشابهة) ص729 وما بعدها.

[٥٥] البنا، محمد إبراهيم: محاضرة "الإعراب سمة العربية الفصحى" ص14.

إعرابه، كالذي ذكرنا فيما مضى أن ابن جني مثل به، وهو: أكرمَ سعيدٌ أباه، وشكرَ سعيدًا أبوه، أو الذي مثل به ابن فارس، وهو: ما أحسنَ زيدًا، وما أحسنَ زيدٌ، وما أحسنُ زيدٍ. وعلى ذلك يكون من المتشابه مثلا ما مثَّل به النحاة للفظين معرفتين متساويين في الرتبة، ويستحق كل واحد منهما بسبب الاستواء أن يعرب مبتدأ أو خبرًا نحو "اللهُ ربُّنا" و"ربُّنا اللهُ"، فيعربون المتقدم منهما مبتدأ والمتأخر خبرًا. ذلك أنه مع أن كل واحد من التركيبين يختلف معناه عن الآخر، وينبني تقدير الإعراب المعين فيه على المعنى، نجد أن الرتبة هي التي عيَّنت المعنى والموقع الإعرابي في داخل دائرة الرفع، لا أنها العلامة. وإذا كان هذا الأمر على هذه الصورة من التشابه في دائرة الرفع فإنها في دائرة النصب أشد وأعمق. نعم قد يقال: إن هذا يزيد من قدر المرونة والسعة في تأويل العبارات، لكنه بلا شك يتعارض مع القول بالاعتماد على العلامة في تعيين المراد.

وتجدر الإشارة إلى أن بعض النماذج اللغوية التي يكون فيها اللفظ مرفوعًا تارةً ومنصوبًا أو مجرورًا تارة أخرى، لا علاقة للمعنى بخروجه من دائرة إعرابية إلى أخرى، بل قد يعود السبب في ذلك إلى اللغة أو اللهجة الخاصة. ومن الأمثلة على ذلك اختلافُ الحجازيين والتميميين في نصب خبر ليس ورفعه، كقولهم: "ليس الطيب إلا المسك"، بنصب "المسك" عند الحجازيين ورفعه عند التميميين [٥٦]. ولذا قال السيوطي: ((ومن ثم كان مردودًا تأويلُ أبي علي: "ليس الطيبُ إلا المسكُ" على أن فيها ضمير الشأن؛ لأن أبا عمرو نقل أن ذلك لغة تميم)) [٥٧]. وقد يكون السبب في الخروج من دائرة إلى أخرى مجرد العرف اللغوي أو التناسب الصوتي أو نحو ذلك، كتمييز العدد مثلا؛ إذ يأتي بعد أعداد معينة منصوبًا، وبعد أخرى مجرورًا بالإضافة.

ومن خلال العرض السابق تتبين محدودية دلالة العلامة الإعرابية على معنى معين في التركيب، كما يتضح أن تغيير حركات الأواخر قد لا يتعدى وضع اللفظ في إحدى الدوائر الفضفاضة التي تتسع لأكثر من توجيه ولأكثر من معنى. من هنا يتحتم الإقرار بأن الإعراب ــــ إن كان المراد به ظاهرة تغير الأواخر بتغير المعنى أو بتغير موقع اللفظ من التركيب فحسب ــــ ليست لعلاقته بالمعنى تلك الأهمية التي أضفاها عليها كثير من المتقدمين والمحدثين كما مر. غير أن الإعراب بمفهوم أوسع من هذا المفهوم هو الذي تربطه بالمعنى صلة أهم وأعمق أثرًا، وهو الذي ينبغي فيما أرى النظر إليه عند الحديث عن قضية الإعراب والمعنى، ذلك هو الإعراب بمعنى (الموقع) في مقابل الإعراب بمعنى (العلامة)، وهذا ما ستعرضه الفقرة التالية.

---

[٥٦] انظر الزجاجي: مجالس العلماء ص 3.

[٥٧] السيوطي: الاقتراح ص 186.

5 ــ الإعراب (العلامة)، والإعراب (الموقع):

سبق القول: إن لفظ "الإعراب" قد يعنون به ما يقابل "البناء"، وقد يعنون به علم النحو في مقابل علم التصريف، أو النحو بما فيه التصريف في مقابل علوم اللسان الأخرى. وكذلك يعنون به أمرين، هما: ظاهرة اختلاف أواخر الكلمات في الجملة (أي: العلامة الإعرابية)، والحكم بموقع الكلمة الوظيفي داخل الجملة، وتوجيه المنحى الذي استحقت به علامةً ما معينة، سواء أكانت العلامة ظاهرة أم مقدَّرة (أي: الموقع الإعرابي). وهذان المعنيان (العلامة والموقع) قد يتداخلان كثيرًا في عبارات النحاة، أو ربما في فهم الدارسين للمراد بلفظ "الإعراب" في عباراتهم. وهو تداخل يسوِّغه دقةُ الخيط الفاصل بين معنيي الإعراب، وقيام المعنى الأخير على الأول. وقد سمى بعض الباحثين إعراب الموقع من أجل الفرق في التسمية بينه وبين "العلامة الإعرابية" بـــ "الحالة الإعرابية" [٥٨]، وسماه باحث آخر بـــ "المقتضى الإعرابي"[٥٩]. يمكن تفسير هذا التداخل بالقول: إن المتكلم "يعرب" كلامه، أي: يأتي بعلامات الإعراب والبناء في عبارته، والنحوي "يعرب" كلام المتكلم، أي: يعين الدوائر التي تقع فيها الكلمات، ومنحى وقوع كل كلمة في دائرتها الخاصة، كما أنه ينسب ما لم تظهر عليه العلامة، كالمبنيات ونحوها، إلى إحدى الدوائر الثلاث المذكورة (الرفع والنصب والجر).

فإذن يمكن القول إن الإعراب كان لا مفر من أن يتدرج في الحقل النحوي فتصل دلالته في نهاية الأمر إلى معنيين معًا هما: إعراب المتكلم (العلامة) وإعراب المحلِّل (الموقع). ذلك لأن أولهما يفضي إلى الأخير ويقتضيه بالضرورة، فهو تدرج طبيعي لا غرابة فيه. وكان لا بد أيضًا للصناعة التي تُعنى في أساسها بتوجيه إعراب المتكلم عبارتَه بحسب المعنى الذي يريده أن يؤول اسمها إلى الإعراب أيضًا للسبب نفسه، فيبرز حينئذٍ للفظ الإعراب معنى ثالث مكمل للمفهومين الأولين: إعراب المتكلم وإعراب المحلِّل، هو علم الإعراب (النحو).

ولكن ما موقع "المعنى" من "الإعراب" بمفهوميه (إعراب المتكلم وإعراب المحلل)؟ وهل يتساوى المفهومان في القرب أو البعد عن المعنى؟ يبدو ابتداءً أن الأصل أنْ تتساوى المسافتان بين الإعراب بكلا مفهوميه والمعنى. إذ يُفترض أن المتكلم يعرب كلامه ليدل على معنى ما، أو بناء على المعنى الذي أراد التعبير عنه، والنحوي يجتهد بعد ذلك ليوجه العبارة توجيهًا يدل على مراد المتكلم. فلا غرابة إذن في شيوع الاعتقاد الراسخ بالصلة الوثيقة بين الإعراب والمعنى، إذ لا انفصام لأحدهما عن الآخر. وفي ضوء هذه الصلة لا غرابة أيضًا في أن ينص بعض النحاة على ما يفهم منه أن الإعراب يسبق المعنى لأنه الدال عليه، وأن ينصوا في الوقت نفسه على أن المعنى هو الذي يسبق الإعراب، فلا إعراب

---

[٥٨] انظر عبد اللطيف، محمد حماسة: العلامة الإعرابية في الجملة ص227.

[٥٩] انظر البنا، محمد إبراهيم: محاضرة "الإعراب سمة العربية الفصحى" ص14، حاشية 1.

دون فهم للمعنى. ولا تعارض بين الأمرين المذكورين. قال حماسة عبد اللطيف: ((وينبغي أن يؤخذ في الاعتبار قول الزركشي: "قالوا: الإعراب يبين المعنى، وهو الذي يميز المعاني ويوقف على أغراض المتكلمين"، ثم قوله بعد: إنه يجب على الناظر في كتاب الله "أن يفهم معنى ما يريد أن يعربه مفردًا كان أو مركَّبًا قبل الإعراب". إذ كيف يكون الإعراب مبيِّنًا للمعنى، ثم يوجب على الناظر في القرآن أن يفهم المعنى قبل الإعراب؟))[٦٠]. من هنا يلزم أن يكون المراد بالإعراب في المقولة الشهيرة "الإعراب فرع المعنى" إعرابَ المحلل لا إعراب المتكلم، وإن كان في الحقيقة مبنيًّا عليه.

غير أنا إذا تأملنا عمل المعرب (المتكلم) وعمل المعرب (المحلل) وجدنا المحلل يوجه المعنى في عبارة المتكلم بناء على العلامة أولا، وقد يكون التوجيه بالعلامة وحدها كافيًا؛ وذلك إذا كانت العلامة تختلف بين النصب والرفع والجر على كل توجيه. فإن اتحدت العلامة في أكثر من توجيه، أو منع من ظهورها مانع (أي: إذا كانت العبارة من المتشابه كما مر) فإن الرتبة، أو غيرها من القرائن، هي التي تفصل في توجيه المعنى ومن ثم الإعراب، أو ترجح إعرابًا على آخر. فإذا عدنا للمثالين السابقين: "الله ربنا"، و"ربنا الله" قلنا: إن العلامة الإعرابية لم تكن وحدها كافية في الفصل بين إعرابين هما الابتدائية والخبرية، فلُجئ مع الإعراب إلى الرتبة، وهكذا.

وليست الرتبة بطبيعة الحال هي الأمر الوحيد التي يرجح إعرابًا على آخر، بل غيرها كثير مما سمي بـــ "قرائن" المعنى في التركيب كما سيأتي بيانه. ذلك أن النحاة كثيرًا ما قطعوا في المتشابه بإعرابٍ ما، أو رجحوا إعرابًا على غيره، بقرينة الدلالة المعجمية للكلمات، أو بما حَكَم به العرف في استعمالها اللغوي. ومن النماذج الكثيرة الدالة على ذلك يمكن أن نذكر هنا ـــ على سبيل التمثيل لا الحصر ـــ وجوب أن يكون "الذي" مفعولا به لا فاعلا في قولك: "أَعْجَبَ الذي في الدار ما ذكره زيدٌ". إذ يحتمل أن يكون "ما" فاعلا، و"الذي" مفعولا، والعكس؛ لأنهما من المبني الذي لا يظهر عليه إعراب، ولكن يمنع من عد "الذي" فاعلا أنَّ "ما" في الجملة لغير العاقل، وهو مما لا يتصور أن يُعجب بشيء، فلا يقال مثلا: أعجبتُ الثوبَ[٦١]. وهذا الذي مثلنا به هنا ليس إلا نموذجًا واحدًا فقط لقرائن المعنى المتعددة التي يلجأ إليها المُعرب بحسب الحاجة في توجيه معنى المتكلم، كما قدَّمنا وكما سيأتي.

غير أنه يبدو أن بين طبقات المعنى التي يُعنى المعرب باستخراجها من عبارة المتكلم التباسًا. ذلك أن العبارة إذا فصلت فيها العلامة مراد المتكلم، فلم يُحتج إلى غيرها من القرائن (أي: في الإعراب الواضح غير المتشابه) فإن الإعراب في هذه الحال فيه دلالة على المعنى الوظيفي وعلى المعنى الدلالي

---

[٦٠] عبد اللطيف، محمد حماسة: العلامة الإعرابية في الجملة ص219. وينظر الزركشي: البرهان 1 / 301.

[٦١] ينظر بسيوني، كمال: المشتبهات في النحو ص35.

معًا. أما في المتشابه فعلى التدريج؛ إذ يمكن أن تعيِّنَ العلامةُ المعنى الوظيفي لا غير، إن ظهرت وأمكن بمعونتها تحديد دائرة إعرابية معينة من الدوائر الثلاث (الرفع والجر والنصب) وأمكن الحمل على أكثر من إعراب في داخل الدائرة. أما إذا لم تظهر العلامة فأسهم عدمُ ظهورها في إمكان نقل اللفظ من دائرة إلى أخرى فإن المعاني الوظيفية والدلالية لا بد في التوصل إليها من الاستعانة بالقرائن.

هذا التدريج في بيان المعاني هو ما يجعل المسافة قربًا وبعدًا عن المعنى بين إعراب المتكلم وإعراب المحلِّل غير متساوية في كل حال، مع أن الأصل أن تتساوى أبدًا كما مر. وهذا الأمر نفسه هو ما يجعل الصلة بين الإعراب (بمعنى العلامة) والمعنى ليست كما يُظن وثيقة بصورة مطلقة في كل حال. بل لا بد من اللجوء إلى قرائن المعنى المتعددة كثيرًا على النحو الذي سنعرضه في الفقرة التالية.

5. 2 ــ قرائن المعنى في التركيب:

تقدم في فقرة سابقة أن بعض الدارسين أنكروا أن يكون للإعراب (بمعنى العلامة) أية دلالة على المعنى مطلقًا. وكان لا بد لهم من القول بأمور أخرى بديلة تدل على المعنى في التركيب. فقال أكثرهم إن الذي يدل على ذلك هو نظم الكلام كما جاء به عبد القاهر الجرجاني. يقول داود عبده مثلا:
((والحق أن القول بأن نظم الكلام هو الذي يتحكم في المعنى ليس أمرًا جديدًا؛ فقد أشار إلى هذا عبد القاهر الجرجاني قبل أكثر من تسعة قرون)) [٦٢]. لكن عددًا من الدارسين الآخرين الذين لم يصلوا إلى هذا الحد في إنكار العلاقة بين الإعراب والمعنى نبهوا على أن الإعراب ينبغي النظر إليه بوصفه قرينة واحدة من بين قرائن متعددة يؤدي نظمُ عدد منها معًا معنى معينًا في التركيب. وبعبارة أخرى نقول: إن الإعراب بهذا المفهوم إنما هو "مورفيم" [٦٣] واحد من بين عدة "مورفيمات" دالَّة كالصيغة، والرتبة، والوقف والابتداء، والتنوين وعدمه، والتنغيم، وغير ذلك مما سنذكره فيما يأتي. بل لقد عرَّف بعض الباحثين الإعراب مفهوميًّا بأنه ((مورفيم من المورفيمات التي تدل على معنى وظيفي للكلمة بالنظر إلى معاني الكلمات الأخرى التي تتكون منها الجملة))[٦٤]. وهذا معناه أنه لا ينبغي في تحليل دلالات التراكيب الاكتفاء بأحد المورفيمات ولا تغليبه على سائرها دون مسوغ[٦٥].

---

[٦٢] عبده، داود: أبحاث في اللغة العربية ص124.

[٦٣] اختار بعض الدارسين تسمية المورفيم (morpheme) بدال النسبة في مقابل دال الماهية، وهو اختيار الدواخلي والقصاص مترجمَي كتاب فندريس "اللغة"، وتابعهما عليه آخرون. انظر فندريس: اللغة ص104، والأنطاكي، محمد: دراسات في فقه اللغة ص230.

[٦٤] ياقوت، أحمد سليمان: ظاهرة الإعراب في النحو العربي ص24.

[٦٥] خص بعض الباحثين بالدراسة العلامة الإعرابية بوصفها قرينة مع عدد من القرائن أخرى. انظر مثلا الرسالة العلمية التي جمعت مع قرينة العلامة قرينتين أخريين هما: الصيغة والمطابقة: جبارة، أمل باقر عبد الحسين: قرائن الإعراب والصيغ والمطابقة في اللغة العربية.

ويُعد تمام حسان من أهم الدارسين المعاصرين الذين قدموا المبدأ الذي سمي بـــ "تضافر القرائن" في التراكيب، وبينوا موقع الإعراب من هذه القرائن. والإعراب عند حسان ليس إلا إحدى القرائن اللفظية التي هي (الإعراب والرتبة والصيغة والمطابقة والربط والتضام والأداء والتنغيم) في مقابل القرائن المعنوية التي هي (الإسناد والتخصيص والتبعية والمخالفة). وهذان النوعان من القرائن ينتميان إلى قرائن التعليق المقالية في مقابل قرائن التعليق الحالية التي تُعرف من المقام. وقرائن التعليق برمتها ما هي إلا قسم واحد من أقسام القرائن الثلاثة وهي (القرائن المادية والقرائن العقلية وقرائن التعليق)[٦٦].

وتكمن أهمية النظر إلى الإعراب بوصفه قرينة لا غير في الاعتداد بجميع المورفيمات الأخرى في التركيب وعدم إغفال شيء منها في أثناء توجيه المعنى. فالصيغة على سبيل المثال لا تقل أهمية عن الإعراب في توجيه المعنى المراد، بل لا بد من النظر إليها عند التوجيه قبل الإعراب؛ إذ مجيء الكلمة "اسمًا"، لا فعلا أو حرفًا، هو الذي يملي عدها مبتدأ أو خبرًا أو فاعلا، ونحو ذلك، أو كما قال الزركشي: ((وعلى الناظر في كتاب الله الكاشف عن أسراره النظر في هيئة الكلمة وصيغتها ومحلها لكونها مبتدأ أو خبرًا أو فاعلة أو مفعولة أو في مبادي الكلام أو في جواب إلى غير ذلك من تعريف أو تنكير أو جمع قلة أو كثرة))[٦٧]. ولهذا ذكر ابن جني والأنباري والجرجاني وغيرهم عن "الفعل" والاستغناء فيه بدلالة الصيغة عن الإعراب ما سبق أن ألمحنا إليه في فقرة سابقة. وكذلك تعد وجوه الوقف والابتداء في نحو قول الله تعالى ﴿ذلك الكتابُ لا ريبَ فيه هدًى للمتقين﴾[٦٨] من الأمور التي لا تقل أهمية في بيان المعنى عن الإعراب. كما يعد من هذا القبيل أيضًا ما يسمى بـــ "المطابقة" في النوع والعدد بين أجزاء الجملة أو العدول عن المطابقة بين أجزائها، وكذا الربط بالعائد من الضمائر ونحوها، والتنغيم الدال على كون العبارة تعجبًا أو استفهامًا أو خبرًا، وهكذا.

ومع أن النحاة اقتصروا على العلامة في بناء أصول علم النحو وقواعده بصورة رئيسة كما هو ظاهر مشهور، لم يمكنهم صرف النظر بالكلية عن القرائن الأخرى في عملهم الذي سموه بـــ "الإعراب". لكن توظيف هذه القرائن المتعددة من أجل بيان المعنى مقارنةً بتوظيف العلامة يحتاج إلى الوقوف على بعض جوانبه في هذا المقام. ولهذا سنقف فيما يلي على الإعراب (بمعنى عمل النحوي) من حيث علاقة الأصول المعتمدة في هذا العمل بالمعنى، ولا سيما حين يغمض أمر العلاقة بين الإعراب والمعنى، أو حين يتعارض المعنى مع الإعراب.

---

[٦٦] انظر حسان، تمام: اللغة العربية معناها ومبناها ص190. وانظر أيضًا عبد اللطيف، محمد حماسة: العلامة الإعرابية في الجملة ص 7، وبسندي، خالد: "نظرية القرائن في التحليل اللغوي" ص 4 وما بعدها.

[٦٧] الزركشي: البرهان 1 / 301.

[٦٨] الآية 2 من سورة البقرة.

5. 3 ـــ عمل المعرب والمعنى:

إذا كان الغرض الرئيس من عمل المعربين ابتداءً هو الدلالة على المراد في العبارة والاستدلال عليه، كما أشير إلى ذلك، فإن تعيين الموقع الإعرابي لكل لفظ في التركيب هو السبيل الوحيد المتاح لهم لبيان علاقات الألفاظ وطرق اتصالها ببعضها من أجل أداء المعنى المراد. ولا يكون ذلك بطبيعة الحال إلا بتوظيف جميع القرائن (المعنى المعجمي والصيغة والإسناد والمطابقة والربط والرتبة... إلخ) وعدم الاكتفاء بالعلامة الإعرابية وحدها. بل إن الإعراب بهذا المعنى هو المتمِّم لدور العلامة المحدود بالضرورة كما تبين من قبل. إذ حين يقف (الإعراب/ العلامة) عند مجرد تعيين الدائرة الواسعة الفضفاضة (إما الرفع وإما النصب وإما الجر) يأتي (الإعراب / الموقع) ليعين دائرة أخرى أضيق في داخل الدائرة الواسعة هي نوع المرفوع ونوع المنصوب ونوع المجرور. وهذا ما يتخذ في عمل المعربين الصورة التي نسميها الوجوه الإعرابية الجائزة لكل جملة، أي: "الجواز النحوي" أو "التعدد" في وجوه الإعراب[٦٩].

ويعد هذا التعدد في الوجوه الجائزة والأعاريب التي تحتملها الجُمل ـــ فيما أرى ـــ من أهم سمات النموذج التحليلي النحوي البارزة، ولعله من أهم منجزات علم النحو كله أيضًا. إذ حين ذكر سيبويه على سبيل المثال الوجوهَ الأربعة لرفع "منطلق" في قولهم: "هذا عبدُ الله منطلقٌ"، وهي: إضمار هذا أو هو؛ كأنك قلت هذا منطلقٌ أو هو منطلقٌ، أو أن يكون "عبد الله" و"منطلق" خبرين، أو بجعل "عبد الله" معطوفًا على "هذا" عطف بيان أو بدلا، أو بجعل "منطلق" بدلا من "عبد الله" [٧٠]، قد أبان بهذه الوجوه والأعاريب قدرة اللغة على أداء الدلالات المتعددة في جملة واحدة، وأبان بالإعراب بصورة محكمة منضبطة عن الدلالات التي تحتملها العبارة، وعن طرق التوصل إلى هذه الدلالات، ببيان وجوه استحقاق اللفظ للعلامة المعيَّنة. والمهم هنا هو أن (الإعراب / الموقع) في هذا المثال تصدّى لبيان الاحتمالات في داخل دائرة الرفع بعد أن دلت عليه علامته، أي: أنه بدأ من حيث انتهت العلامة. ولهذا لا أتفق مع مراجع الطلحي الذي عد هذه الوجوه التي ذكرها سيبويه من قبيل التخريجات الزائفة، وأكد بطلان هذه الوجوه المتعددة[٧١]. ومن المهم هنا أيضًا التنبيه على أن ما كان في هذا المثال في جانب العلامة متشابهًا؛ لأن علامته مشتركة، قد جعله إعراب الموقع واضحًا غير متشابه، وينطبق

---

[٦٩] أُنجزت مؤلفات ودراسات متعددة في قضية الجواز النحوي، وتعدد وجوه الإعراب عند النحاة، منها: كتاب "الجواز النحوي" لمراجع عبد القادر الطلحي، وكتاب "أسباب التعدد في التحليل النحوي" لمحمود حسن الجاسم.

[٧٠] سيبويه: الكتاب 2 / 83 ـــ 86.

[٧١] انظر الطلحي، مراجع عبد القادر: الجواز النحوي ص93. بل لقد أكد الطلحي أيضًا أن الرفع في هذا الأسلوب والنصب سواء، أي: يتساوى في المعنى قولك: هذا عبدُ الله منطلقٌ، وهذا عبدُ الله منطلقًا.

هذا الأمر على جميع أنواع المتشابه التي مر ذكرها؛ إذ المهمة الرئيسة للعمل الإعرابي النحوي هي بيان وجوه استحقاق الألفاظ للعلامات، سواء أكانت العلامات ظاهرة أم مقدرة.

ومع ما تميز به النموذج النحوي من ناحية التحليل الدلالي للتراكيب على الوجه الموصوف هنا، لم يلبث مع مرور الوقت أن تحول إلى نظام يعتمد في المقام الأول على توجيه العلامات ومنحى استحقاق الألفاظ لها. فلما انطلق النظام الإعرابي من العلامة وخصَّها بالأولوية آل في نهاية الأمر إلى السعي إلى إيجاد "المحل" الإعرابي للألفاظ التي لا تظهر عليها العلامة، ومن ثم للجمل التي قد تستحق أو يجوز لها أن تحل "محل" الألفاظ المفردة. كما أن ما يوضع في مواقع إعرابية معينة بالدوائر الثلاث (الرفع والنصب والجر)، وهي الدوائر التي أشرنا في فقرة سابقة إلى أنها كان ينبغي أن تكون للاسم فقط وأن يخرج منها ما عداه، قد أُدخل فيه "الفعل" إضافةً إلى "الجمل". فصاروا يعربون المفردات الأربعة في نحو "زيدٌ يقوم أخوه" مثلا، ويبينون رابط الخبر، ويعربون الجملتين (الكبرى والصغرى)، كما أنَّ الفعل "يقوم" صار له إعرابان: إعراب مفردات وإعراب جمل. وكان لا بد من الاستعانة بجميع القرائن الممكنة لتوجيه معنى العبارة. وفي نهاية المطاف كان لا بد أن يعربوا جميع الألفاظ في الأساليب الخبرية والإنشائية كافة دون استثناء، وأن يعيِّنوا الجمل المستحقة للإعراب بإمكان وقوع المفرد محلها فلها محل إعرابي، والتي ليست كذلك فلا محل لها.

لم يستبعد المعربون من عملهم الأساليب المخصوصة التي تتميز الألفاظ فيها باختلاف علاقاتها الدلالية الرابطة بينها عما هي عليه في أساليب أخرى مختلفة عنها. ولهذا حين أُعربت ألفاظ الجمل الإنشائية لم يكن هناك مصطلحات خاصة بتوجيه ألفاظها إعرابيًّا غير تلك التي تُستعمل في توجيه ألفاظ الجمل الخبرية. فكان لا بد في توجيه إعراب "ما أحسن زيدًا" على سبيل المثال من أنْ يُبحث عن دائرة إعرابية للفظ "ما"، ولفظ "أحسن"، وعن موقع مناسب للفظ "زيدًا" في داخل دائرة النصب. وكان لا بد في الوقت نفسه من البحث من جهة عما يسد ثغرة الخبر حين وُجد المبتدأ المحتاج إلى خبر بالضرورة، ومن جهة ثانية البحث عن موقع للجملة التي يمكن أن تسد هذه الثغرة نفسها. ثم إنه كان لا بد من دعم إعراب جملة الإنشاء بمحاولة البحث عن جملة خبرية توازيها، هي "شيء حسَّنَ زيدًا". ومثل ذلك يقال في توجيه نصب المنادى بتأويل نيابة حرف النداء عن فعل "أدعو" أو نحوه كما هو معلوم، وهكذا. هذا مع أنه قد ورد عن بعض القدماء إشارات توحي بأن العمل الإعرابي كان ينبغي فيه الاقتصار على الأساليب الخبرية دون الإنشائية؛ ربما لعدم إفادة إعراب الإنشاء معنى، يقول ابن فارس: ((وذكر بعض أصحابنا أن الإعراب يختص بالأخبار))[٧٢].

---

[٧٢] ابن فارس: الصاحبي ص 76.

على أن هناك أيضًا طائفة كبيرة من الألفاظ تأتي في بعض التراكيب المخصوصة، ولها دلالاتها الثابتة المستقرة في الأذهان، بحيث لا يؤثر في هذه الدلالة تغيُّر العلامة الإعرابية ولا تغيُّر تأويل الحالة الإعرابية التي تبين موقع كل لفظة منها. ومع ذلك اتجه النظام الإعرابي بالضرورة إلى سلكها في ضمن الألفاظ التي يختلف معناها باختلاف توجيهها الإعرابي أو يختلف توجيهها باختلاف معناها. من ذلك ألفاظ خصها ابن هشام بكتاب مستقل حاول فيه أن يجد لكل لفظ منها توجيهًا إعرابيًّا يسير مع عمل النحاة المشار إليه، هي قولهم: "فضلا، ولغةً، وخلافًا، وأيضًا، وهلم جرًّا"[٧٣]. ومنه أيضًا محاولة النحاة توجيه إعراب لفظ "لا سيما" والاسم الذي يأتي بعده، ومحاولة الوصول إلى إعراب لفظ "ايمن" تبعًا لكونه اسمًا، ونحو ذلك.

هذا النظام الإعرابي الذي سار عليه المعربون وفق المنحى الموصوف آنفًا، وشمل الألفاظ والجمل، وعُمِّمَ على الأساليب المختلفة، هو نظام يسوغه في المقام الأول اطراد النموذج النحوي وشموله جميع أنواع القول. وقد أملاه وشكَّل ملامحَه الميلُ إلى جعل النموذج محكمًا ومستندًا إلى أصول عامة موحَّدة. لكن هذا النظام أدى في نهاية الأمر بالضرورة إما إلى الابتعاد عن المعنى المراد والدلالة بالكامل كما ذُكر في إعراب ألفاظ أسلوب التعجب مثلا، وإما إلى الابتعاد الجزئي بحيث يتعارض المعنى مع تقدير الإعراب، ومن ثم يلتبس أمر المعنى وتقدير الإعراب كما أراده المعربون. وقد يصل الأمر في نهاية المطاف بالنظام الإعرابي إلى تعارض إعراب بعض العبارات وفق معنى معيَّن مع أصول النظام الإعرابي نفسه.

فمما التبس فيه أمر المعنى والإعراب بسبب تأويل النحاة للمعنى وفق إعراب معين تارةً، وتقديرهم للمعنى بصورة تغاير ما أُعطي للفظ من إعراب تارة أخرى، ما قابلوا فيه بين الإعراب والمعنى مقابلة الضد لضده. ذلك أن النحاة في نحو "قام زيدٌ" و"زيدٌ قام" يجعلون لفظ "زيد" في المثال الأول فاعلا في اللفظ والمعنى، وفي الآخر فاعلا في المعنى فقط؛ إذ بتقدمه على الفعل يأخذ موقعًا يضمه إلى كل اسم مماثل يُبتدأ به الكلام ويبنى عليه فيعرب مبتدأ لا فاعلا[٧٤]. وهذه مفارقة في العلاقة بين الإعراب والمعنى؛ إذ النظام الإعرابي الذي جَعَل المبتدأ مبتدأً والفاعلَ فاعلا بُني على المعنى الوظيفي الذي يقع فيه كل واحد منهما، وقد بني المعنى الوظيفي أصلا على المعنى الدلالي، ثم يلتقي في اللفظ الواحد كلٌّ من الإعراب والمعنى حينًا ويتفارقان حينًا آخر. وقد نبه ابن جني إلى هذه الزاوية في العلاقة بين الإعراب والمعنى، وإلى غيرها مما يلتبس فيه أمر هذه العلاقة، فعقد لذلك في كتاب الخصائص بابًا بعنوان "باب في الفرق بين تقدير الإعراب وتفسير المعنى"، حذر فيه من أنَّ ((هذا الموضع كثيرًا ما يستهوي من

---

[٧٣] انظر ابن هشام: رسالة في توجيه النصب في إعراب فضلا ولغة وخلافًا وأيضًا وهلم جرًّا.

[٧٤] ينظر حبيب، عبد الفتاح محمد: النحو العربي بين الصناعة والمعنى ص9، 20 وما بعدها.

يضعف نظره إلى أن يقوده إلى إفساد الصنعة. وذلك كقولهم في تفسير قولنا: "أهلَكَ والليلَ" معناه "الحقْ أهلَك قبلَ الليلِ"، فربما دعا ذاك من لا دربة له إلى أن يقول: "أهلك والليلِ" فيجره، وإنما تقديره: الحقْ أهلَك وسابقِ الليلَ. وكذلك قولنا: زيدٌ قام، ربما ظن بعضهم أن زيدًا هنا فاعل في الصنعة كما أنه فاعل في المعنى. وكذلك تفسير معنى قولنا: "سرني قيام هذا وقعود ذاك" بأنه: سرني أن قام هذا وأن قعد ذاك، ربما اعتقد في "هذا" و"ذاك" أنهما في موضع رفع لأنهما فاعلان في المعنى))[٧٥].

وقد تصدَّت دراسات عديدة لبحث بعض جوانب قضية التباعد والتقارب والتعارض بين المعنى والإعراب. من أمثلة ذلك ما عرضه صاحب أبو جناح في بحثه "التعارض بين تأويل المعنى وتقدير الإعراب في النحو العربي"[٧٦]، نبَّه فيه على ما كان يحترِز به في العادة أوائلُ النحاة كالخليل وسيبويه عند توجيه الإعراب وتفسير المعنى على نحوٍ معين، كقولهم: إن هذا الذي يُفسَّر به تمثيل ولم يُتكلَّمْ به، ومع ذلك صار هذا التمثيل الذي لا يُتكلّم به ((تقديراتٍ إعرابيةً ثابتة لكثير من الأساليب))[٧٧]. وهو ما أوقع كثيرًا من المتأخرين في التباسٍ بين ما يفسِّر توجيه الإعراب وفق نظامه المتبع وما يقابل ذلك من المتكلَّم به على معنى يلتقي فيه مع ذلك التفسير. ولعل أكثر ما خفي على المتأخرين من أمر المقدَّر الذي ذكره النحاة الأوائل سببه دقة الخيط الفاصل بين المقدَّر الذي يمكن أن يُذكر في العبارة والمقدر الذي لا يعني إلا تفسير المعنى العام الذي استحق به اللفظ أن ينتسب إلى موقع إعرابي بعينه.

أما ما تعارض فيه الإعراب والمعنى بسبب التعارض بين إعرابٍ متفقٍ مع المعنى وبعض أصول النظام الإعرابي ــ فيُعدَل من أجل ذلك إلى إعرابٍ آخر لا يتعارض مع الأصول وإن كان غير موافق للمعنى أو متعارضًا معه ــ فنماذجه كثيرة مبسوطة في مطولات النحاة. من ذلك أكثر مسائل بابي الاشتغال والتنازع. ومن ذلك أيضًا ما يماثل مسألة المنع من أن يعود الضمير في "يدرسه" لــ "القرآن" في قول الشاعر: (هذا سراقة للقرآن يدرسه)؛ ((لأن اللام متعلقة بــ "يدرس"، ولا يتعدى الفعلُ إلى ضمير اسمٍ وإلى ظاهره جميعًا. ولهذا وجب في "زيدًا ضربتُهُ" تقدير عامل))[٧٨]. وغير ذلك كثير جدًّا مما لا نود الإطالة بسرده هنا، وسيأتي في الفقرة التالية نماذج مشابهة له من بعض الوجوه.

6 ــ عمل المعربين والمعنى بين الأوائل والمتأخرين:

---

[٧٥] ابن جني: الخصائص 1 / 280 ــ 281.

[٧٦] أبو جناح، صاحب جعفر: "التعارض بين تأويل المعنى وتقدير الإعراب في النحو العربي" ص 61 ــ 75.

[٧٧] أبو جناح، صاحب جعفر: "التعارض بين تأويل المعنى وتقدير الإعراب" ص 63.

[٧٨] ابن هشام: رسالة في توجيه النصب ص 20.

أشرنا في الفقرة السابقة إلى ما ذكره صاحب أبو جناح من ابتعاد المتأخرين في كثير من الأحيان عن تمثُّل مراد المتقدمين بتفسير المعنى الذي جاء على وفقه التقديرُ الإعرابي. وهذه مسألة تعود في أصلها إلى فروق جوهرية عميقة بين نحو الأوائل ونحو المتأخرين، لا بد من التنبيه عليها في هذا المقام؛ لصلتها الوثيقة بما نحن بصدده في قضية الإعراب والمعنى.

أكد عدد لا بأس به من الباحثين أن النحو العربي نشأ في أول عهده ــ كما يدل على ذلك كتاب سيبويه ــ نشأة علمية لا تعليمية. إذ جميع ما في الكتاب يقوم على تحليل العبارات والتراكيب وفق المعنى القائم في الذهن، وتنحو معالجة التراكيب فيه نحو محاولة شرح النظام الذهني الذي يملي نظامًا خاصًّا للتراكيب[٧٩]. ولهذا جاء أغلب ما في كتاب سيبويه توجيهًا لوجوه النصب أو الرفع أو الجر في التراكيب قائمًا على المعنى المراد، وعلى ما استقر في ذهن المتكلم من الدلالة، وإن خالف نظيرًا له في تراكيب أخرى. وهذا الذي يذكره سيبويه حين يوجه التراكيب هو ما قال أبو جناح إنه احتراز من الخليل وسيبويه لم يبق إلى عهد متأخري النحاة كما أراد له سيبويه والخليل من قبل. ويبدو أن السبب الرئيس في ذلك هو انعطاف النحو إلى التعليم بدلا من التحليل، مع تزايد التركيز على توجيه الأعاريب وتقليبها على الوجوه المختلفة بعد أن وصل عمل المعربين إلى ما وصل إليه على النحو الموصوف سابقًا.

هذا الاختلاف والتحول من حال إلى حال في المراحل المتعاقبة التي مر بها علم النحو [٨٠] استتبع اختلافًا وتحولا في تصورات المعنى وعلاقته بالإعراب. وربما أسهم سيبويه نفسه في ذلك؛ لأن العلامة بدت للمتأخرين كأنها عنده العنصر الوحيد المراد توجيهه في التراكيب، وتوارى كثير من القرائن التي حفل كتاب سيبويه بتحليلها، كما فُهم حديثه عن العامل، والأصل المقدَّر، وتفسير المعنى الذي حكم التقدير، فهمًا مغايرًا لما أراد له. وخفي من ثم المنحى الذي سار فيه توجيهُ العبارات مبتدئًا من الدلالة أو منتهيًا إليها بمساعدة المعنى الوظيفي، فأصبح عند المتأخرين يبتدئ بالمعنى الوظيفي وينتهي إليه. إذ أصبح واضحًا حرص المتأخرين على ضبط أصول النظام الإعرابي وطردها حتى لو كان ذلك على حساب المعنى الدلالي كما تبين.

---

[٧٩] حاولنا في أعمال منشورة سابقة تفصيل بعض الفروق بين نحو الأوائل ونحو المتأخرين، وتوسعنا في بسط هذه القضية التي نلمح إليها هنا على عجل لضيق المقام. انظر مثلا الغامدي، محمد ربيع: "نحو سيبويه ونحو المتأخرين" بحث منشور في كتاب بحوث مؤتمر النحو السادس بكلية دار العلوم، جامعة القاهرة، 7 ــ 8 / 3 / 2010م، والغامدي، محمد ربيع: اللغة والكلام في التراث النحوي العربي، مجلة عالم الفكر، مج34، ع 3 ص 69 ــ 96.

[٨٠] يؤكد محمد حماسة عبد اللطيف أن النحو انحرفت غايته على أيدي المتأخرين إلى زاوية ضيقة، ويقول أيضًا: (ليست غاية النحو هي معرفة الصواب والخطأ... وإن كان المتتبع لتحديد غاية النحو يلحظ أن النحاة المتأخرين هم الذين يجعلون غاية النحو هي تمييز صحيح الكلام من فاسده). عبد اللطيف، محمد حماسة: النحو والدلالة ص 25.

وقد أدى تركيز سيبويه على العمل والعامل وتفسير العلامات في ضوء ذلك إلى تنامي هذا التركيز وتضخمه في المراحل التالية، واستقر في أذهان الدارسين أن النحو هو علم الإعراب، واستقر في أذهانهم أيضًا أن العلامة هي القرينة التي تكاد تكون في هذا العلم وحدها الدالة على المعاني. وسبق إلى ظنهم أن الإلمام بالنحو هدفه الأول والأخير الحماية من وضع العلامة في غير مكانها، وهو ما سموه بـــ "اللحن"، واعتقدوا تبعًا لذلك أن النحو إنما قام من أول عهده لمواجهة اللحن لا غير [٨١]. وبسبب ما بدا للأجيال المتأخرة من النحاة، وما استقر في أذهانهم من تصورات صلبة عن طبيعة النموذج النحوي الذي يشتغلون به، ولما شاع الاعتقاد بأن العامل الذي يفسر العلامة والعلامة التي يفسرها العامل هما لب علم النحو، اتجه الدرس النحوي المتأخر بعلم النحو إلى ما يشبه الصناعة اللفظية القائمة على إعراب الألفاظ بما لا يتعارض مع أصول الصناعة الكلية. وكذلك أدى انعطاف النحاة بالنموذج النحوي إلى جعله وسيلة تعليم العربية من لا يعلمها بدلا من كونه علمًا يحلل التراكيب بجميع قرائنها ـــ بما فيها العلامة ـــ واكتشاف النظام الذهني المنتج لها في ضوء المعنى الذي أراده المتكلم (الدلالة).

ولعل من الواضح أن العصور المتأخرة قد غاب فيها تفهُّم المسوغات العلمية التي جعلت سيبويه يكثر من التركيز على علامات الإعراب، وعلى أثر العامل فيها، دون قرائن المعنى الأخرى. و لم يُلحظ أن ذلك يعود إلى أن القرائن التي أهمل سيبويه تفصيلها ـــ في التنظير لا في التطبيق ـــ هي من الواضح الذي لا يحتاج إلى بيان. وكان لا بد بداهة من أن يترك ذكر القرائن المعلومة بالضرورة كالصيغة والدلالة المعجمية والإسناد وبعض صور التقديم والتأخير وما إلى ذلك، مع اعتداده في التحليل بجميع قرائن المعنى دون فرق. ذلك أن سيبويه حين يوجه إعراب الموقع في النماذج اللغوية المختلفة، كما في المثال السابق ذكره: "هذا عبدُ الله منطلقٌ" الذي ذكر فيه أربعة أوجه لرفع منطلق، وقد ذكر من قبل وجه نصبه على الحال[٨٢]، كان يراعي بالضرورة الصيغة أي: كون "منطلق" صفة مشتقة، والرتبة والتنكير والمعنى المعجمي وتضام هذه الكلمة مع الكلمات الأخرى... إلخ، دون أن ينص على ذلك؛ لأن ذلك معلوم عند القارئ بالضرورة، وانصب حديثه على العلامة والعامل فيها. فسطع بذلك أمر العلامة والعامل، وخَفَتَ في مقابل ذلك أمرُ القرائن الأخرى. وهنا يمكن أن نسمي ما سَطَعَ من العناصر المعتد بها في تحليله بـــ "الصريح"، وما خَفَتَ منها بـــ "الضمني". فالصريح في عمل النحاة الأوائل إذن هو العلامة والعامل المؤثر الذي جلبها، والضمني هو القرائن التي لا يمكن توجيه العلامة إلا في ضوء ما تقتضيه.

---

[٨١] انظر عبد اللطيف، محمد حماسة: النحو والدلالة ص 25 ـــ 26، والغامدي، محمد ربيع: حكايات نشأة النحو 124 وما بعدها.

[٨٢] انظر سيبويه: الكتاب 2 / 81.

ولو حاولنا أن نضع مخططًا عامًّا يبين الصورة الإجمالية لتحليل التراكيب، والاعتداد فيها بما يحتمله المعنى من الوجوه، عند الأوائل كسيبويه والخليل لقلنا: إن كتاب سيبويه لم يكن في تقرير أن الفاعل مرفوع والمفعول به منصوب وما إلى ذلك، بل نزعم أنه يشتمل بصورة رئيسة على تحليل نوعين من التراكيب، أحدهما: ما تتعدد فيه الوجوه بحسب ما يتيح المعنى احتماله منها، والآخر: ما تأتي فيه العلامة مخالفة لما يقتضيه اللفظ ومسوغ ذلك من المعنى [٨٣]. ويبدأ التحليل في كلا النوعين من العلامة، ظاهرة أو مقدرة، بالضرورة. أما العامل فهو المفهوم الذي وظّفه سيبويه للحديث عن العلامة ومقتضاها، إذ العامل هو ذلك المقتضي للعلامة من المعنى، أو كما يعرفونه بأنه ((ما به يتقوم المعنى المقتضى))[٨٤]. والغاية النهائية لهذا العمل الذي سميناه (الإعراب / الموقع) بمجموع ما استُعمل فيه من هذه الآلات إنما هي الكشف عن النظام اللغوي الذهني، وهو الأمر الذي تعبر عنه في هذا السياق لفظة "القواعد". هذه الصورة لا نشك في أنها قد اختلفت ملامحها إلى حد كبير في التحليل النحوي المتأخر الذي صار يعنى أساسًا بما يجوز وما لا يجوز، والمرجعية فيه في المقام الأول الأصول العامة المستنبطة من مجموع القواعد، وهي أصول يتقيد بها المعربون ولا يخالفونها ما أمكن[٨٥].

وبهذا يتضح أن المعنى عند النحاة الأوائل كالخليل وسيبويه كان هو الذي يوجه العلامة، بحيث يتطابق المعنى المراد مع توجيه مجيء العلامة على حال معينة. وكانوا ينحون نحو تفسير العلامة وفق الدلالة في تركيبٍ ما معيَّن، دون أن يقيدوا تفسيرهم بما قد يرد في تركيب آخر وفق دلالة أخرى. ثم أصبح المعنى عند المتأخرين تاليًا في المرتبة والأولوية لمبدأ المطابقة بين توجيه اللفظ في تركيب معين وما اجتمع عندهم من القواعد والأصول المتوصَّل إليها من تراكيب مختلفة في سياقات مختلفة. وهذا هو ما يفسر ــ فيما أرى ــ ما استشكله أبو جناح من مفارقة تأويل المعنى عند المتقدمين تقدير الإعراب عند المتأخرين كما مر. ولعل من فضول القول تأكيد أن القرائن المتعددة التي تعين على الوصول إلى المعنى المراد، والتي كانت إلى جانب العلامة الإعرابية معتدًّا بها كثيرًا في عمل المتقدمين كما ذكرنا، قد آلت فيما بعد عند المتأخرين إلى التراجع مع تزايد الاعتماد على العلامة وحدها وعلى الأصول المبنية عليها. ولهذا نستطيع عند مقارنة عمل المتقدمين الإعرابي بعمل المتأخرين أن نقرر مع محمد حماسة عبد اللطيف أن تمثُّل الأوائل لدلالة الإعراب على المعنى أشبه ما يكون بما أطلق عليه عبد القاهر الجرجاني فيما بعد مصطلح "التعليق"، يقول: ((إننا نستطيع أن نقول في غير قليل من الاطمئنان بأن

---

[٨٣] قال الشاطبي: إن سيبويه في الكتاب (وإن تكلم في النحو، فقد نبه في كلامه على أنحاء تصرفات كلام العرب في ألفاظها ومعانيها. ولم يقتصر فيه على بيان أن الفاعل مرفوع والمفعول منصوب ونحو ذلك، بل يبين في كل باب ما يليق به، حتى إنه احتوى على علم المعاني والبيان ووجوه تصرفات الألفاظ والمعاني). الشاطبي: الموافقات 4 / 116.

[٨٤] الإستراباذي، الرضي: شرح الرضي على الكافية 2 / 72.

[٨٥] انظر في قوائم الأصول المرعية في الصناعة النحوية: حسان، تمام: الأصول ص 45 ــ 46.

نحاتنا عندما قالوا إن الإعراب يؤتى به للتفريق بين المعاني كانوا يقصدون بالإعراب من الجانب النظري ما يمكن أن نطلق عليه مصطلح "التعليق" الذي أشار إليه عبد القاهر الجرجاني، وهو جعل الكلمة فاعلا أو مفعولا به أو حالا أو تمييزًا أو نعتًا أو توكيدًا أو غير ذلك من الوظائف التي تشغلها الكلمة في الجملة))[٨٦].

يمكن القول إذن: إن النحو تدرج حتى أصبح في العهود المتأخرة صناعة تقوم على محاولة ضبط الأصول التي يقوم عليها عمل المعربين، ومحاولة جعل الأصل الواحد منها يلائم بصورة آلية سائرَها ولا يخرج عنه، حتى لو أدى ذلك إلى التضحية بالمعنى الدلالي. ويشهد لذلك توجيه المواقع الإعرابية للألفاظ في جمل وعبارات كثيرة بصورة لا يُلجئ إليها المعنى، أو ربما وجهت على غير ما تقتضيه الدلالة والمعنى المراد. ومما يوضح هذا الأمر على سبيل التمثيل لا الحصر ما نبه عليه خليل عمايرة من البعد عن المعنى كليًّا في التوجيه الذي يذكره النحاة للنصب على الاختصاص مثل "نحن العربَ نكرم الضيف"[٨٧]. وكذلك المسائل النحوية العديدة التي سرد إسماعيل عمايرة أمثلةً عليها تحت عنوان: "المقتضيات الشكلية للتفسير النحوي"[٨٨]، كالمخصوص بالمدح في نحو "نعم المعلم زيدٌ"، وكالنصب والرفع في "رأس" من قولهم: "أكلت السمكة حتى رأسها"، وكالتعدد في إعراب الجملة الاسمية التي يقع فيها المبتدأ وصفًا معتمدًا على نفي أو استفهام، والتعدد في توجيه نحو "دخلت البيت، وسكنت الدار"، وما إلى ذلك[٨٩]. وكذا المسائل النحوية التي سردها عباس حسن في كتاب "اللغة والنحو بين القديم والحديث" تحت عنوان: "الأوهام النحوية"، وذكر أن توجيه النحاة لها يعارض من جهة المعنى ما يثبته لها البلاغيون[٩٠]، وهكذا.

وقد أفاد من طريقة النحاة المتقدمين في التوصل إلى دلالات التراكيب أصحابُ كتب "معاني القرآن" الأوائل ومن سار على طريقتهم؛ إذ كان هذا النوع من التصانيف أشبه بالجانب التطبيقي لعلم النحو النظري. فوجهوا الدلالات في النصوص القرآنية بحسب ما تعين عليه قرائن المعنى المتعددة ـــ من العلامة وغيرها ـــ وحاولوا توجيه مواقع الألفاظ والتراكيب (الحالة الإعرابية) تبعًا لذلك. لكن أكثر المتأخرين من أصحاب كتب المعاني كمكي بن أبي طالب والباقولي وأبي البركات الأنباري والعكبري وأبي حيان الأندلسي، غلب عليهم عملُ متأخري النحاة الذي تشيع فيه العناية بالصناعة

---

[٨٦] عبد اللطيف، محمد حماسة: العلامة الإعرابية في الجملة ص226 ـــ 227.

[٨٧] انظر عمايرة، خليل أحمد: في نحو اللغة وتراكيبها ص164 ـــ 165.

[٨٨] عمايرة، إسماعيل أحمد: "تعدد الأوجه الإعرابية" ص118.

[٨٩] انظر عمايرة، إسماعيل أحمد: "تعدد الأوجه الإعرابية" ص118 ـــ 135.

[٩٠] انظر حسن، عباس: اللغة والنحو بين القديم والحديث ص178 وما بعدها. وانظر أيضًا حبيب، عبد الفتاح محمد: النحو العربي بين الصناعة والمعنى (مبحث صور مخالفة الصناعة للمعنى) ص29 وما بعدها.

على حساب الدلالة، فكانت آثار الصناعة اللفظية في توجيه ألفاظ آيات القرآن في عمل هؤلاء واضحة جدًّا.

وسنورد هنا في إيجاز بعض النماذج المحدودة التي توضح الفرق بين منهجين متمايزين من مناهج البحث في معاني القرآن والدلالات اللغوية لتراكيبه، أحدهما: يستند في التقدير إلى المعنى العام الذي جعل اللفظ يستحق علامة معينة، أو موقعًا إعرابيًّا معينًا، وهو الذي قلنا إنه تمثَّلَ عملَ النحاة الأوائل، والآخر: يعنى في المقام الأول بما يتطابق فيه المقدَّر مع الأصول والقواعد النحوية العامة أو ينافيها، وهو المنهج الذي غلب عليه التأثر بعمل النحاة المتأخرين. ومما يوضح ذلك توجيهُ النحاةِ نصبَ لفظ "أيامًا" في قول الله تعالى ﴿يا أيها الذين آمنوا كُتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم أيامًا معدودات﴾[٩١]. ففي حين جعله بعضهم، كالزمخشري مثلا، منصوبًا بلفظ "الصيام" كما يقتضيه المعنى الظاهر[٩٢]، منعه آخرون استنادًا إلى الأصل القائل بعدم الفصل بين المصدر ومعموله بالنعت ولا بالصفة؛ إذ إن المصدر يُقدَّر بالحرف المصدري والفعل، ولذلك شابه المصدر الموصولَ وشابه معموله الصلة، ولا يجوز الفصل بين الصلة والموصول بأجنبي. قال الباقولي في هذه الآية: ((المعنى يقتضي أن يكون قوله "أيامًا معدودات" ينتصب بــ "الصيام" من قوله "كتب عليكم الصيام"، أي: الصيام في أيام معدودات. وهذا وإن كان صحيحًا في المعنى إلا أنَّ الصناعة تمنع منه؛ لأن الصيام مصدر. فلو كان عاملا في قوله "أيامًا" لم يجز الفصل بينه وبين "أيام" بقوله "كما كتب"... فإذن انتصابه بمضمرٍ تقديرُهُ: صوموا أيامًا، فحذف "صوموا"))[٩٣]. وعلى هذا النحو منعوا أن يكون لفظ "ثمود" في قول الله تعالى ﴿وثمودَ فما أبقى﴾[٩٤] مفعولا به مقدمًا للفعل "أبقى" بل قدروا له فعلا محذوفًا هو "أهلَكَ"؛ استنادًا إلى أن "ما" لا يعمل ما بعدها فيما قبلها[٩٥]، وهكذا.

لقد وصف ابن جني عمل النحاة حين يواجهون ما لا يتفق توجيهُه بحسب المعنى مع أصول صناعة النحو بلفظ "الاحتيال"، إذ يقول في (باب تجاذب المعاني والإعراب) في قول الله تعالى ﴿إنه على رجعه لقادرٌ يومَ تبلى السرائر﴾[٩٦]: ((فمعنى هذا: إنه على رجعه يومَ تُبلى السرائر قادر. فإنْ حملته في الإعراب على هذا كأن خطأً؛ لفصلك بين الظرف الذي هو "يوم تبلى" وبين ما هو متعلق

---

[٩١] من الآية 183 من سورة البقرة.

[٩٢] انظر الزمخشري: الكشاف 1 / 335.

[٩٣] الباقولي: الكشف 1 / 136. وانظر أيضًا النحاس: إعراب القرآن 1 / 284 ــ 285، والعكبري: البيان 1 / 87.

[٩٤] الآية 51 من سورة النجم.

[٩٥] انظر ابن هشام: المغني ص698. وانظر سائر المسائل التي ذكرها ابن هشام تحت عنوان: "الجهة الثانية: أن يراعي المعرب معنى صحيحًا ولا ينظر في صحته في الصناعة" ص698 ــ 706.

[٩٦] الآيتان 8، 9 من سورة الطارق.

به من المصدر الذي هو الرجع، والظرف من صلته. والفصل بين الصلة والموصول الأجنبي أمر لا يجوز. فإذا كان المعنى مقتضيًا له والإعراب مانعًا منه احتلتَ له بأنْ تضمر ناصبًا يتناول الظرف، ويكون المصدر الملفوظ به دالا على ذلك الفعل))[٩٧].

يمكن إذن الاطمئنان إلى القول: إن التحليل النحوي للتراكيب بدأ عند أوائل النحاة في جانبيه النظري والتطبيقي أكثر اتصالا بـــ "المعاني"، ثم بدأ ينحاز بالتدريج فيما بعد في كلا الجانبين إلى "الألفاظ" والصناعة اللفظية. ولعل هذا هو السر في عدم تردد القدماء في "الحمل على المعنى" عند توجيه الإعراب كثيرًا، وإن خالف ذلك اقتضاء اللفظ، على ما سيتبين في الفقرة التالية.

7 ــ الإعراب حملا على المعنى:

جاء في النماذج اللغوية الفصيحة، من الأشعار والآيات القرآنية والأمثال وما إلى ذلك، من وجوه النصب والرفع والجر ما يخالف مقتضى الألفاظ، لكن المعنى المعين المراد في التركيب يسوِّغه. ذلك أن اللغة لم تبال بحذف ما يدل المعنى على أنه محذوف، ولا بتقديم ماحقه التأخير أو العكس، ولا بتذكير ما حقه التأنيث... إلخ، وكذلك لم تبال بجعل علامة الإعراب مخالفة لما يقتضيه اللفظ، ما دام المعنى دالا على ذلك، أو ما دامت مخالفة مقتضى اللفظ لا تخل بالمراد. ولهذا قرر ابن جني أن الحمل على المعنى في اللغة باب واسع جدًّا. وقال أيضًا: ((وباب الحمل على المعنى بحر لا ينكش ولا يفثج ولا يؤبى ولا يغرَّض ولا يغضغض))[٩٨]. وبين في موضع آخر بعض وجوه مخالفة مقتضى اللفظ استنادًا إلى المعنى، حيث يقول: ((الحمل على المعنى وترك اللفظ ، كتذكير المؤنث وتأنيث المذكر وإضمار الفاعل لدلالة المعنى عليه وإضمار المصدر لدلالة الفعل عليه وحذف الحروف والأجزاء التوام والجمل وغير ذلك؛ حملاً عليه وتصوراً له، وغير ذلك مما يطول ذكره ويمل أيسره، فأمرٌ مستقر ومذهب غير مستنكر))[٩٩].

فإذن لم يكن أمرًا غريبًا أن يسير التحليل النحوي عند أوائل النحاة منسجمًا مع المعنى لا يخالفه، فيحملون الوجوهَ المختلفة على ما يقتضيه المعنى ويتركون من أجل ذلك مقتضى اللفظ. ولهذا كثر في كتاب سيبويه كثرةً تلفت النظر توجيهُ التراكيب والتعليلُ للعلامة الإعرابية فيها بحسب المعنى الذي أراده القائل، أو كما يقول سيبويه: إن المتكلم "نواه"، أو "توهَّمه"، أو "كأنه قال كذا"، ونحو ذلك.

---

[٩٧] ابن جني: الخصائص 3 / 258 ــ 259.

[٩٨] ابن جني: الخصائص 2 / 437.

[٩٩] ابن جني: الخصائص 1 / 64.

وكثرت في الكتاب المواضع التي سأل فيها سيبويه أستاذَه الخليل عن سبب مجيء العلامة على حال معينة مخالفة مقتضى اللفظ، فيكون جواب الخليل عن ذلك ببيان المعنى المتصوَّر في ذهن القائل[١٠٠].

ومع ظهور أمر الحمل على المعنى، وكثرة نماذجه في الفصيح المتكلَّم به، وظهور الاعتداد به في التحليل النحوي عند أوائل النحاة كالخليل وسيبويه كما تقدم، لم يخلُ تناوله في الدراسات الحديثة من بعض الالتباس والتداخل في المفاهيم. ذلك لأنه فيما يبدو قد عُبِّر عنه في كتاب سيبويه حينًا بـــ "التوهم" وحينًا بـــ "الغلط"، وهو ما جعل أكثر الباحثين يستوحشون منه، فيحاولون رد نماذجه إلى وجوه قياسية تسير مع مقتضيات اللفظ، ومع أصول الصناعة اللفظية المعتد بها[١٠١]. وقد ناقشنا في دراسة مستقلة سابقة المسألةَ بتفصيل وتوسع، بما يغني عن تفصيلها هنا[١٠٢].

سنكتفي في هذا المقام بالتأكيد أولا: أن التحليل النحوي للتراكيب في مراحل علم النحو الأولى كانت فيه الصلة وثيقة بالمعنى القار في ذهن المتكلم والسامع للعبارة، وكان المعنى مقدمًا في التوجيه على اللفظ ومقتضياته. وهو ما عبر عنه ابن جني بإقرار ((غلبة المعنى للفظ، وكون اللفظ خادمًا له مشيدًا به، وأنه إنما جيء به له ومن أجله))[١٠٣]. وثانيًا: أن العلامة الإعرابية قد تأتي كما هو الأصل لتدل على معنى معين في اللفظ، فيتطابق بذلك المعنى مع مقتضى اللفظ. ولكن يمكن أن تنعكس القضية فيصبح المعنى طريقًا إلى معرفة مجيء العلامة على وجه مخالف لما ينبغي أن تكون عليه حسب مقتضيات اللفظ. وهذا هو جوهر ما قام عليه في المقام الأول "عملُ" النحاة المسمى بالإعراب، وانبنى عليه من ثم "العلمُ" المسمى كذلك بالإعراب. إذ لولا مخالفة النماذج اللغوية ما تستحقه، كرفع ما حقه النصب أو نصب ما حقه الرفع أو الجر، وكذلك من نحو تذكير ما حقه التأنيث والعكس، أو تقديم ما حقه التأخير والعكس، أو حذف ما حقه الذكر والعكس، ونحو ذلك، ما كان لعلم النحو هذه الأهمية التي اكتسبها بحق، أو ربما لم يكن علم النحو ليقوم أصلا[١٠٤].

---

[١٠٠] انظر الحموز، عبد الفتاح أحمد: التأويل النحوي، ولا سيما (الفصل الأول من الباب الرابع: الحمل على المعنى) 1 / 1167 وما بعدها.

[١٠١] انظر مثلا: الطويل، السيد رزق: "ظاهرة التوهم في الدراسات النحوية والتصريفية" ص94 ــ 95، ورشوان، محمد أحمد: "قول على قول في التوهم في النحو العربي" ص257 وما بعدها.

[١٠٢] بحثنا المقبول للنشر منذ سنوات بمطبوعات مركز النشر العلمي، جامعة الملك عبد العزيز، بعنوان: "التوهم في آثار الدارسين: عرض ونقد".

[١٠٣] ابن جني: الخصائص 1 / 238.

[١٠٤] يشيع الاعتقاد بأن علم النحو إنما ظهر لمواجهة مظاهر اللحن، وأنه جاء ردة فعل على حادثة خطأ في الإتيان بالعلامة الإعرابية على وجهها الصحيح، كما تصور ذلك حكايات نشأة النحو، ويصوره تأريخ النحو المتداول بأكمله. وقد اتضح فيما سبق في سياق هذه الدراسة محدودية دلالة العلامة الإعرابية على المعنى، وأن العلاقة المهمة هي علاقة المعنى بالحالة الإعرابية (أي: الموقع الإعرابي) لا بالعلامة الإعرابية.

هذا التدريج في مفهوم "الإعراب" الذي بدأ من العلامة، وانتهى عند أوائل النحاة إلى تفسير تعددها أو مجيئها مخالفة في ضوء المعنى، وعند متأخريهم إلى جمع الأصول ومن ثم تأويل النماذج في ضوء هذه الأصول، وكذا مناسبة تسمية النحو بعلم الإعراب، هو تدريج أراه مهمًا جدًّا في فهم قضية العلاقة بين الإعراب والمعنى على وجهها. إذ إن إغفال التدرج في بناء المفهوم وما يشترك معه أو يتصل به من المفاهيم والمصطلحات المجاورة، ووجوه الاشتراك والاتصال فيما بينها، لا يؤدي إلا إلى الالتباس والغموض في المفهوم نفسه وفي القضايا التي يربطها به رابطٌ ما. وأرى أن مصطلح الإعراب لم يسلم من الالتباس، ومن ثم أحيط أمر علاقته بالمعنى بشيء من الغموض، أرجو أن تكون هذه الورقة قد أزالت بعضه.

8 ــ خاتمة:

نرجو أن نكون بعد هذا التطواف مع قضية الإعراب والمعنى قد وفيناها بعض ما تستحق؛ إذ إنها فيما أرى قضية مهمة ومركزية في علم النحو، لأن فهمها قد يساعد على الوصول إلى فهم صورة النموذج النحوي كما كان عليه وكما انتهى إليه. وسنجمل في إيجاز شديد أهم الأمور التي انتهت إليها هذه الورقة:

ــ يوشك تناول العلاقة بين الإعراب والمعنى في أغلب أعمال الدارسين أن يقتصر على مسألة دلالة الحركات الإعرابية في التركيب على معنى ما يختلف باختلافها.

ــ حمَّل بعض الدارسين العلامة الإعرابية من حيث الدلالة على المعاني أكثر مما تحتمل، في حين بالغ آخرون في التهوين من شأن دلالتها على المعنى. وبعضهم أنكر دلالتها على المعنى بالمطلق.

ــ أدى تركيز الدارسين بصورة رئيسة على العلامة الإعرابية إلى جعلها هي المهيمنة فتتقدم في الترتيب على القرائن الأخرى. وكذلك أدى ذلك إلى تأثير على منحى تحليل العبارات والتراكيب في علم النحو، كما أدى إلى خفاء الفروق عند الدارسين المحدثين بين مراحل مختلفة مر بها التحليل النحوي.

ــ العلامة الإعرابية إنما هي الخطوة الأولى في علاقة الإعراب بالمعنى، تتبعها خطوة أخرى مبنية عليها هي بيان الموقع الإعرابي للفظ ووجه استحقاقه العلامة إن وجدت، وتقديرها إن لم توجد.

ــ مر النحو العربي بمراحل كان في أوائلها أشد التصاقًا في التحليل بالمعنى، وفي أواخرها أشد التصاقًا باللفظ.

المراجع:

أولا: الكتب:

- الإستراباذي، الرضي. شرح الرضي على الكافية، تحقيق يوسف حسن عمر، بنغازي: جامعة قاريونس، 1398هـ / 1978م.
- الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد. أسرار العربية، تحقيق محمد بهجت البيطار، دمشق: مطبوعات المجمع العلمي العربي، 1377هـ / 1957م.
- الأنطاكي، محمد. دراسات في فقه اللغة، ط 4، بيروت: دار الشرق العربي، 1389هـ / 1969م.
- أنيس، إبراهيم. من أسرار اللغة، ط 6، مكتبة الأنجلو المصرية، 1978م.
- بسيوني، كمال. المشتبهات في النحو، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية (د. ت).
- البنا، محمد إبراهيم. الإعراب سمة العربية الفصحى، القاهرة: دار الإصلاح، 1401هـ / 1981م.

- الباقولي، أبو الحسن علي بن الحسين، كشف المشكلات وإيضاح المعضلات، تحقيق محمد الدالي، ط 1، دمشق: مطبوعات مجمع اللغة العربية، 1415هـ / 1995م.
- ترزي، فؤاد حنا. في أصول اللغة والنحو، بيروت: دار الكتب، 1969م.
- التوحيدي، أبو حيان. الإمتاع والمؤانسة، تحقيق أحمد أمين وأحمد الزين، بيروت: دار الحياة (د. ت).
- جبل، محمد حسن. دفاع عن القرآن الكريم: أصالة الإعراب ودلالته على المعاني في القرآن الكريم واللغة العربية، ط 2، البربري للطباعة الحديثة، 200م.
- الجرجاني، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن. كتاب الجمل في النحو، تحقيق يسري عبد الله، ط 1، بيروت: دار الكتب العلمية، 1410هـ / 1990م.
- ابن جني، أبو الفتح عثمان. الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، ط 3، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1407هـ / 1987م.
- الجاسم، محمود حسن. أسباب التعدد في التحليل النحوي، منشور على الإنترنت (الموسوعة الشاملة).
- حبيب، عبد الفتاح محمد. النحو العربي بين الصناعة والمعنى، ط 1، دار آيات للطباعة، 1419هـ / 1990م.
- حسن، عباس. اللغة والنحو بين القديم والحدبث، ط 2، القاهرة: دار المعارف (د. ت).
- حسان، تمام. الأصول: دراسة إبستمولوجية لأصول الفكر اللغوي، ط 1، الدار البيضاء، دار الثقافة، 1401هـ / 1981م.
- ـــ ـــ اللغة العربية معناها ومبناها، ط 3، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1985م.
- ـــ ـــ مناهج البحث في اللغة، الدار البيضاء، دار الثقافة، 1407هـ / 1986م.
- الحموز، عبد الفتاح أحمد. التأويل النحوي، ط 1، الرياض: مكتبة الرشد، 1404هـ / 1984م.
- حميدة، مصطفى. نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية، ط 1، لونجمان ومكتبة لبنان ناشرون، 1997م.
- أبو حيان، محمد بن يوسف. البحر المحيط، تحقيق عادل عبد الموجود وعلي معوض، ط 1، بيروت: دار الكتب العلمية، 1422هـ / 2001م.
- ابن الخشاب، أبو محمد عبد الله بن أحمد. المرتجل، تحقيق علي حيدر، ط 1، دمشق: دار القلم، 1392هـ / 1972م.
- الرحالي، محمد. تركيب اللغة العربية: مقاربة نظرية جديدة، ط 1، الدار البيضاء: دار توبقال، 2003م.
- الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق. الإيضاح في علل النحو، تحقيق مازن المبارك، ط 3، بيروت: دار النفائس، 1399هـ / 1979م.
- ـــ ـــ مجالس العلماء، تحقيق عبد السلام هارون، ط 2، القاهرة: مكتبة الخانجي، 1403هـ / 1984م.
- الزركشي، بدر الدين محمد بن عبد الله. البرهان في علوم القرآن، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط 1، بيروت: دار إحياء الكتب العربية، 1376هـ / 1957م.
- الزمخشري، جار الله محمود بن عمر. الكشاف عن حقائق التنـزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، ط 1، دار الفكر، 1397هـ / 1977م.
- ـــ ـــ المفصل في علم اللغة، تحقيق محمد عز الدين السعيدي، ط 1، بيروت: دار إحياء العلوم، 1410هـ / 1990م.

- الزاكي، محمد آدم. النحو والصرف في مناظرات العلماء ومحاوراتهم حتى نهاية القرن الخامس الهجري، مكة المكرمة: مكتبة الفيصلية، 1404هـ / 1984م.
- السامرائي، إبراهيم. فقه اللغة المقارن، ط 4، بيروت: دار العلم للملايين، 1987م.
- سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان. الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، بيروت: عالم الكتب (د. ت).
- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر. الاقتراح في أصول النحو وجدله، تحقيق محمود فجال، ط 1، مطبعة الثغر، 1409هـ / 1989م.
- ـــ المزهر في علوم اللغة وأنواعها، تحقيق محمد جاد المولى وآخرين، دار الفكر (د. ت)
- ابن شقير، أبو بكر البغدادي. المحلى (وجوه النصب) تحقيق فائز فارس، ط 1، بيروت: مؤسسة الرسالة، 1408هـ / 1987م.
- الشاطبي، أبو إسحاق إبراهيم بن موسى. الموافقات في أصول الشريعة، تحقيق محمد دراز، بيروت: دار المعرفة (د. ت).
- الطلحي، مراجع عبد القادر. الجواز النحوي ودلالة الإعراب على المعنى، بنغازي، منشورات جامعة قاريونس (د. ت).
- ظاظا، حسن. اللسان والإنسان: مدخل إلى معرفة اللغة، ط 2، دار القلم والدار الشامية، 1410هـ / 1990م.
- عبد التواب، رمضان. فصول في فقه العربية، ط 3، القاهرة: مكتبة الخانجي، 1408هـ / 1987م.
- عبد اللطيف، محمد حماسة. العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، القاهرة: دار غريب، 2001م.
- ـــ النحو والدلالة: مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلالي، ط1، دار الشروق، 1420هـ / 2000م.
- عبده، داود. أبحاث في اللغة العربية، بيروت: مكتبة لبنان، 1973م.
- العقاد، عباس محمود. اللغة الشاعرة، ط 1، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 1960م.
- العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين، التبيان (إملاء ما من به الرحمن)، ط 1، بيروت: دار الفكر، 1406هـ / 1986م.
- ـــ اللباب في علل البناء والإعراب، تحقيق غازي طليمات، ط 1، دمشق: دار الفكر، 1995م.
- عمايرة، خليل أحمد. في نحو اللغة وتراكيبها: منهج وتطبيق، ط 1، جدة: عالم المعرفة، 1404هـ / 1984م.
- فك، يوهان. العربية: دراسات في اللغة واللهجات والأساليب، ترجمة عبد الحليم النجار، مطبعة الكاتب العربي، 1370هـ / 1951م.
- فندريس. اللغة، ترجمة عبد الحميد الدواخلي (وآخر)، مكة المكرمة: مكتبة الفيصلية (د. ت).
- الفهري، عبد القادر الفاسي. البناء الموازي، ط 1، الدار البيضاء: دار توبقال، 1990.
- ابن فارس، أبو الحسين أحمد. الصاحبي، تحقيق السيد صقر، القاهرة: مطبعة عيسى البابي الحلبي (د. ت).
- ابن قتيبة، أبو محمد عبد الله بن مسلم. تأويل مشكل القرآن، تحقيق السيد صقر، ط 2، القاهرة: دار التراث، 1393هـ / 1973م.
- المزيني، حمزة قبلان. مراجعات لسانية، ج 2، كتاب الرياض ع 75، الرياض: مؤسسة اليمامة الصحفية، 1420هـ.
- المسدي، عبد السلام. العربية والإعراب، ط 1، دار الكتاب الجديد، 2010م.

- مصطفى، إبراهيم. إحياء النحو، ط 2، القاهرة: دار الكتاب الإسلامي، 1413هـ / 1992م.
- النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد. إعراب القرآن، تحقيق زهير زاهد، ط 3، بيروت: عالم الكتب، 1409هـ / 1988م.
- ناصر، بتول قاسم. دلالة الإعراب لدى النحاة القدماء، ط 1، بغداد: وزارة الثقافة والإعلام، 1999م.
- ابن هشام، جمال الدين عبد الله بن يوسف. رسالة في توجيه النصب، تحقيق حسن الشاعر، ط 1، عمّان: دار الأرقم، 1404هـ / 1984م.
- ــــ أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، بيروت: دار الجيل، 1399هـ / 1979م.
- ــــ مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، ط 5، بيروت: دار الفكر، 1979م.
- هنداوي، حسن. مناهج الصرفيين ومذاهبهم في القرنين الثالث والرابع من الهجرة، ط 1، دمشق: دار القلم، 1409هـ / 1989م.
- الوليدي، منصور صالح. الخلاف في المنصوبات، ط 1، إربد: عالم الكتب الحديث، 2006م.
- وافي، علي عبد الواحد. فقه اللغة، ط 9، القاهرة: دار نهضة مصر (د. ت).
- يعقوب، إميل بديع. فقه اللغة العربية وخصائصها، ط 1، بيروت: دار العلم للملايين، 1982م.
- ابن يعيش، موفق الدين. شرح المفصل، عالم الكتب ومكتبة المتنبي (د. ت).
- ياقوت، أحمد سليمان. ظاهرة الإعراب في النحو العربي وتطبيقها في القرآن الكريم، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1994م.

ثانيًا: الرسائل الجامعية:

- جبارة، أمل باقر عبد الحسين. قرائن الإعراب والصيغ والمطابقة في اللغة العربية (رسالة ماجستير)، جامعة الكوفة، 1429هـ / 2008م.
- الحجيلان، خالد صالح. اتجاهات البحث في قضية الإعراب عند اللغويين العرب المحدثين (رسالة ماجستير)، جامعة الملك سعود، 1421هـ.

ثالثًا: الدراسات والمقالات:

- بسندي، خالد. "نظرية القرائن في التحليل اللغوي"، مجلة اتحاد الجامعات العربية للآداب، مج 4، ع 2، 2007م.
- البنا، محمد إبراهيم. محاضرة "الإعراب سمة العربية الفصحى"، محاضرات الموسم الثقافي لكلية اللغة العربية لعام 1402 / 1403هـ (القسم الأول)، جامعة أم القرى (د. ت).
- أبو جناح، صاحب جعفر. "التعارض بين تأويل المعنى وتقدير الإعراب في النحو العربي"، مجلة جامعة الملك سعود، الآداب 1، م 8، 1416هـ / 1996م.
- رشوان، محمد أحمد. "قول على قول في التوهم في النحو العربي"، مجلة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ع 14، 1416هـ.

- زاهد، زهير غازي: "الإعراب وحركاته في العربية"، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، مج 79، ج 4، 2004م.
- الطويل، السيد رزق. "ظاهرة التوهم في الدراسات النحوية والتصريفية، مجلة معهد اللغة العربية، جامعة أم القرى، ع 1، 1402 ــ 1403هــ.
- عمايرة، إسماعيل أحمد. "تعدد الأوجه الإعرابية: دراسة تحليلية تاريخية"، منشور ضمن كتاب (بحوث في الاستشراق واللغة) ط 1، بيروت: مؤسسة الرسالة، 1417هــ / 1996م.
- الغامدي، محمد ربيع. "حكايات نشأة النحو، مجلة علوم اللغة، مج 9، ع 2، 2006م.
- ــ ــ "اللغة والكلام في التراث النحوي العربي"، مجلة عالم الفكر، مج 34، ع 3، يناير ــ مارس 2006م.
- ــ ــ "نحو سيبويه ونحو المتأخرين"، ضمن أعمال مؤتمر النحو السادس (سيبويه إمام العربية)، كلية دار العلوم، جامعة القاهرة 7 ــ 8 / 3 / 2010م.
- موعد، محمد. "ابن خروف والدرس النحوي في الأندلس"، منشور في (موقع دهشة) على الإنترنت.